الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الخامسة والستون
الجلسة العامة **٣٠**
الخميس، ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد جوزيف ديس ..... (سويسرا)

افتتحت الجلسة الساعة ٢٠/٠٥

البند ٧ من جدول الأعمال

تنظيم الأعمال وإقرار جدول الأعمال وإحالة البنود

التقرير الثاني للمكتب (A/65/250/Add.1)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): قرر المكتب أن يوصي الجمعية العامة بإدراج بند إضافي معنون ”متابعة الاجتماع الرفيع المستوى المعقود في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠؛ تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح والمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح على الصعيد المتعدد الأطراف“ في جدول أعمال الدورة الحالية تحت العنوان زاي (نزع السلاح).

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر إدراج هذا البند في جدول أعمال الدورة الحالية تحت العنوان زاي؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): لقد قرر المكتب كذلك أن يوصي بإحالة هذا البند إلى الجمعية العامة بكامل هيئتها وإلى اللجنة الأولى، على أساس أن تجري الجمعية بكامل هيئتها المناقشات بشأن البند، وتتولى اللجنة الأولى النظر في أي مقترحات بشأن البند.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر إحالة هذا البند إلى الجمعية العامة بكامل هيئتها وإلى اللجنة الأولى، على أساس أن تجري الجمعية العامة بكامل هيئتها المناقشات بشأن البند، وتتولى اللجنة الأولى النظر في أي مقترحات بشأن البند؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): البند المعنون ”متابعة الاجتماع الرفيع المستوى المعقود في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠؛ تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح والمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح المتعدد الأطراف“ يصبح البند ١٦٢ من جدول الأعمال في الدورة الحالية.

سيُخطر رئيس اللجنة الأولى بالقرار الذي اتخذته الجمعية العامة من فورها.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة استعمال الورق

بهذا تكون الجمعية العامة قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في تقرير المكتب.

البند ٦٢ من جدول الأعمال

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

(أ) الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

تقريرا الأمين العام (A/65/165 و A/65/167) ومذكرتا الأمين العام (A/65/62 و Add.1).

(ب) أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها:

تقرير الأمين العام (A/65/152)

البند ١٢ من جدول الأعمال

٢٠٠١-٢٠٠٢: عقد دحر الملاريا في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا

مذكرة من الأمين العام (A/65/210)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): ستكون مناقشتنا اليوم مكرسة لعدة مواضيع ذات أهمية لأفريقيا. وأعتقد أن هذه الفرصة جيدة على وجه الخصوص. وآمل أن تشكل مناقشتنا، إلى جانب التقارير الممتازة التي أعدتها الأمانة العامة، جزءا من متابعة مؤتمر القمة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية. ومن الأساسي أن تعكس مناقشاتنا خلال الدورة الخامسة والستين أهمية هذه المواضيع، للمحافظة على الزخم السياسي الذي ولّدته القمة من أجل تحقيق الأهداف. واليوم لدينا فرصة جيدة للقيام بذلك.

إن لتحقيق أهداف خطة العمل العالمية لمكافحة الملاريا أثره على جميع الأهداف الإنمائية للألفية تقريباً. وهذه مسألة هامة: فكل عام يقع ما يقرب من مليون شخص ضحية للملاريا، ولا سيما في أفريقيا، وهذا أمر غير مقبول بتاتاً. ولذلك فمن المهم دعم جهود الشراكة لدحر الملاريا والصندوق العالمي لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والسل والملاريا، اللذين يقدمان أمثلة جيدة عن الشراكة والتنسيق بين مختلف الهيئات والمؤسسات في القطاعين العام والخاص التي تنشط في هذا المجال.

وفيما يتعلق بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، التي أنشئت في ٢٠٠١، يعرض تقرير الأمين العام بشأن تنفيذها عدداً من العناصر الإيجابية: لقد تم إحراز تقدم، عموما، في تنفيذ الشراكة، وإن إنشاء آلية جديدة للتخطيط والتنسيق سيؤدي إلى زيادة الكفاءة الإدارية.

ومع ذلك، يشدد التقرير على ضرورة تكريس مزيد من الموارد المالية والتقنية لبعض المجالات ذات الأولوية – ولا سيما الزراعة – من أجل زيادة قدرة البلدان الأفريقية على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتم التشديد أيضاً على ضرورة بذل المزيد من الجهد من أجل تمكين المرأة ومن أجل إيجاد بيئة تجارية أكثر ملاءمة لتنمية القطاع الخاص.

أدعو الجمعية إلى النظر والتعليق على الاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام. وأعتقد أنه من المهم التأكيد على أن التوصيات تدعو إلى الروح الحقيقية للشراكة، حيث أنها موجهة إلى كل من الشركاء في التنمية وإلى البلدان الأفريقية.

لقد وجدنا نفس الروح في اقتراح آلية رصد محسّنة لاستعراض الالتزامات من أجل تنمية أفريقيا. الآن وقد بقيت خمس سنوات قبل الموعد النهائي المحدد في ٢٠١٥ لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، من الأساسي زيادة الرصد لضمان

ألا تكون المساءلة المشتركة لفظاً بلا معنى، وأن تكون للالتزامات التي تم التعهد بها آثار ملموسة على السكان المحرومين.

يصف تقرير الأمين العام مختلف الخيارات ويقدم عددا من التوصيات بشأن الترتيبات المؤسسية الممكنة، سواء وضعت عملية الرصد تحت سلطة الجمعية العامة أو تحت سلطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وأنا أدعوكم إلى تبادل وجهات نظركم بشأن مختلف الخيارات المقترحة. يدعو القرار ٦٣/١ إلى إنشاء آلية استعراض مُحسّنة خلال الدورة الخامسة والستين. ويحدوني الأمل في إحراز تقدم حقيقي في هذا الصدد، وأعدكم بأن أبذل قصارى جهدي لتحقيق هذه الغاية.

أثير العديد من الجوانب في التقريرين، وبشكل خاص أهمية الشراكات، التي ظهرت جلية في تقرير الأمين العام بشأن تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير أسباب الصراع وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا.

للمضي قدما، يشدد هذا التقرير المتعمق على ضرورة الاهتمام بمناطق معينة وعلى أنه خلال العقود القادمة ستشكل بعض الجوانب تحديات حقيقية، خاصة في صورة صراعات صغيرة داخل الدول ناجمة عن استبعاد أجزاء كبيرة من السكان من المشاركة في الحياة السياسية والمؤسسات ومن الحصول على الموارد الاقتصادية.

وسوف تركز أنشطة الأمم المتحدة بصورة متزايدة على مسألة العدالة الاجتماعية. ويدعو التقرير الأمم المتحدة إلى إقرار حدود عملها، وإلى الحاجة إلى التعاون والتنسيق بشكل أفضل مع المنظمات الإقليمية والحكومات المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

وآمل أن تقدم مناقشة اليوم إسهاما بناء في هذه القضايا المختلفة، التي هي بالغة الأهمية لتنمية أفريقيا.

السيد شارلييه (بلجيكا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. والبلدان المرشحة تركيا وكرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وبلدان عملية الاستقرار والانتساب المرشحة المحتملة ألبانيا والبوسنة والهرسك وصربيا والجبل الأسود، فضلا عن جمهورية مولدوفا، تؤيد هذا البيان.

على الرغم من وجود العديد من التحديات التي لم يتم التصدي لها في أعقاب الأزمة المالية العالمية، ما فتئت أفريقيا على مر السنوات الأخيرة تظهر تقدما يبعث على الإعجاب في مجالات السلم والحوكمة السياسية والنمو الاقتصادي. ولكن أفريقيا ليست كأي قارة أخرى، فهي لا تزال متأثرة بشدة بتحديات الأمن الغذائي وتغير المناخ.

إن الاستراتيجية المشتركة لأفريقيا والاتحاد الأوروبي المتفق عليها في عام ٢٠٠٧ تشكل الأساس لاستمرار توسيع التعاون. وإن مؤتمر قمة أفريقيا – الاتحاد الأوروبي الثالث الذي سيعقد في ليبيا في يومي ٢٩ و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر سوف يبني على الإطار السياسي الذي وفرته الاستراتيجية المشتركة لأفريقيا والاتحاد الأوروبي ويضيف زخما جديدا إلى تعاوننا في المستقبل.

وثمة مبدأ أساسي للشراكة بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا ، وهو أن القارة مسؤولة عن تنميتها الخاصة. وبصورة مماثلة، هذا هو المبدأ الجوهري للبرنامج الاجتماعي والاقتصادي للاتحاد الأفريقي.

ويجب أن يهدف الدعم المقدم من المجتمع الدولي إلى مساعدة المؤسسات الأفريقية والبلدان الأفريقية في تطوير قدراتها لتعزيز المشاريع القارية والإقليمية والوطنية ولتعبئة الموارد اللازمة للأولويات المحددة. وهدفنا هو دعم خطة أفريقيا للاندماج السياسي والاقتصادي من خلال التجارة

الإقليمية والشراكة السياسية وتعزيز الروابط بين الجماعات الاقتصادية الإقليمية.

يقر الاتحاد الأوروبي بالقيمة المضافة للاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في تحديد المشاريع القارية، وبدوره في مراقبة الالتزامات نحو الاحتياجات الإنمائية الأفريقية، بما في ذلك مجالات من قبيل الحكم والزراعة، حيث يقوم برنامج الشراكة بدور طليعي مع الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران والبرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا. وفي هذا السياق، نرحب بدمج برنامج الشراكة الجديدة في هيكل الاتحاد الأفريقي ومفوضيته.

إن تعزيز نظم الحكم الديمقراطية والشفافة واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية عنصران رئيسيان في الاستراتيجية المشتركة لأفريقيا والاتحاد الأوروبي. وهدف الشراكة في هذا المجال تيسير حوار مفتوح وواسع بشأن جميع المسائل ذات الصلة، بما في ذلك حقوق الإنسان وتمتع النساء والرجال والأطفال تمتعا كاملا بهذه الحقوق. ولا بد أيضا للديمقراطية والحكم الديمقراطي من أن يشكلا جزءا من هذا الحوار.

وفي إطار هذه الشراكة، سوف يطلق قريبا الاتحاد الأوروبي مع الشركاء الأفارقة برنامجا مشتركا للحوار والحكم لتعزيز الحوار بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي بشأن عدد من القضايا الرئيسية المتعلقة بالحكم الديمقراطي وحقوق الإنسان.

توجد هنا قضية واحدة أود أن استرعي الاهتمام الخاص إليها، وهي حالة النساء في إفريقيا. إذ أن حقوق وفرص النساء أساسية في بناء السلام والنمو الاقتصادي والتنمية والرفاه، ويجري حاليا أخذ زمام عدد من المبادرات القارية للقيام بعمل يؤثر تأثيرا أكبر في هذه المجالات، بما في ذلك الحملة الأفريقية الجارية حاليا تحت شعار ”اتحدوا لإنهاء العنف ضد النساء والبنات“.

إن الاتحاد الأوروبي، كجزء من التزامنا بشراكة قوية من أجل التنمية في أفريقيا، أكد من جديد مؤخرا التزامه بالتوصل إلى مساعدة إنمائية رسمية جماعية تستهدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي بحلول عام ٢٠١٥، وتوجيه ٥٠ في المائة على الأقل من مجموع الزيادات في مساعدتها الجماعية إلى أفريقيا.

يواصل الاتحاد الأوروبي أيضا العمل على تحسين التماسك فيما بين سياسات الاتحاد الأوروبي في مجالات تعبئة الموارد والمزيد من المساعدة الإنمائية الفعالة.

إن التجارة شرط مسبق للنمو الاقتصادي والجهود المستدامة لمكافحة الفقر. ويجب أن نستمر في العمل معا لتعزيز نظام تجاري عالمي موجه نحو السوق. ومن الضروري تحسين وصول السلع والخدمات الأفريقية إلى الأسواق الدولية. ومن الحيوي أن تتكلل جولة الدوحة بالنجاح، فهي لا تزال تمثل أولوية عليا للاتحاد الأوروبي. ويجب تعزيز القدرة على اغتنام الفرصة التجارية التي توفرها التجارة الدولية.

أما الرعاية الصحية في أفريقيا فلا تزال تمثل تحديا كبيرا آخر لنا جميعا. إذ أن أفريقيا ما برحت تواجه عبئا ضخما من الأمراض التي من الممكن الوقاية منها وعلاجها، وهذه الأمراض تتسبب في وفيات ومعاناة هائلة يمكن تجنبها، بينما تعرقل التنمية الاقتصادية وتضر باللُحمة الاجتماعية للقارة.

ونعرف أن الملاريا وغيرها من الأمراض من قبيل فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) تلقي عبئا ثقيلا على كاهل أفريقيا. ولكن كما يفيد تقرير منظمة الصحة العالمية الذي أحاله الأمين العام، فإن

تقدما كبيرا أحرز في الكفاح العالمي ضد الملاريا في السنوات الأخيرة، بما في ذلك في أفريقيا. وقد أظهرت بلدان مثل رواندا وإريتريا وزامبيا أن توفير الناموسيات المعالجة بمادة الأرتيميسينين بصورة ثابتة ورش الأماكن المغلقة بالمبيدات، يمكن أن يحققا نتائج تبعث على الإعجاب. لقد ثبت نجاح التركيز الواضح على التدخلات الفعالة، والتمويل الكافي، والتصميم السياسي.

ولكن كما يلاحظ أيضا تقرير منظمة الصحة العالمية، هناك فجوات مالية كبيرة لا تزال قائمة على الرغم من زيادة الالتزامات المالية بالحد من الملاريا إلى خمسة أضعاف في الفترة من ٢٠٠٣-٢٠٠٩، مع زيادة كبيرة بشكل خاص في العام الماضي. إن الاتحاد الأوروبي بوصفه أكبر مانح بشكل عام، وفي قطاع الرعاية الصحة بشكل خاص، سوف يواصل قيادة الجهود العالمية لاستدامة الالتزامات المالية للتصدي للملاريا، وسوف يعمل من خلال الحكومات الوطنية والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، ومنظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات والآليات ذات الصلة ، بمن فيها المنظمات غير الحكومية.

في هذا الصدد، يرحب الاتحاد الأوروبي بجمع ١١,٧ بليون دولار من خلال مؤتمر التموين العالمي للسنوات الثلاث المقبلة، ومن الجدير ذكره أن مساهمة الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء في هذه الالتزام تمثل أكثر من ٣٠ في المائة.

إن مكافحة أمراض من قبيل الملاريا، من خلال تعزيز نظم الصحة الوطنية في رأينا، سوف تكون من بين أنجع الطرق للتخفيف من حدة الفقر وتشجيع التقدم الاقتصادي المنصف والمستدام. ونحتاج إلى مزيد من الاستثمار في القوة العاملة في المجال الصحي وبناء القدرات للوقاية والمعالجة والرعاية التي سوف تساعدنا أيضا في الإسراع في تحقيق التقدم نحو تحقيق الهدف ٤ من الأهداف الإنمائية للألفية المتعلق بصحة الطفل، والهدف ٥ منها المتعلق بالصحة الإنجابية والهدف ٦ منها المتعلق بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والملاريا وغيرها من الأمراض. ما برح الاتحاد الأوروبي يعمل بصورة وثيقة مع الحكومات الأفريقية لتمكينها من الوفاء بالتزامها بتخصيص ١٥ في المائة من ميزانية الدول فيها للصحة، وفقا لإعلان أبوجا في عام ٢٠٠١.

في الختام، إن الاتحاد الأوروبي ملتزم التزاما كاملا بدعم البلدان الأفريقية وشعوبها في مساعيها لإحلال السلام وإقامة الحكم الديمقراطي والتمتع بحقوق الإنسان والتنمية المستدامة. إن الشراكة في هذه الميادين مساهمة في السلم والاستقرار في أفريقيا أيضا، لأنها تعالج الأسباب الجذرية للنزاع. سوف يواصل الاتحاد الأوروبي دعمه للتطورات الإيجابية التي حدثت في العقد الماضي.

على الرغم من التقدم البطيء في تلك المجالات، أظهر الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية أنه من الممكن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا إذا ما سرعنا من جهودنا في المرحلة الأخيرة المفضية لعام ٢٠١٥.

السيد السعدي (اليمن) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن مجموعة السبعة والسبعين والصين بشأن البند ٦٢ من جدول الأعمال.

إن العام ٢٠١٠ ما برح عاما رائعا بالنسبة للاتحاد الأفريقي وشراكته الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وجدير بالذكر أن الجهود الكبيرة لدمج الشراكة في هياكل الاتحاد الأفريقي وعملياتها بلغت ذروتها أخيرا في القرار الرابع لقمة الوحدة الأفريقية التي انعقدت في أديس أبابا بإثيوبيا

وذلك بإنشاء هيئة التخطيط والتنسيق التابعة لبرنامج الشركة بوصفها هيئة فنية تابعة للاتحاد الأفريقي.

إن دور الهيئة بوصفها وحدة تخطيط كما كلفها بذلك قرار جمعية الاتحاد الأفريقي، سيهدف إلى تيسير وتنسيق تنفيذ البرامج القارية والإقليمية وتعبئة الموارد لتنفيذ البرامج ذات الأولوية والمشاريع. ومن شأن دور الهيئة في إجراء وتنسيق البحوث وإدارة المعرفة أن يهيئ بيئة تمكينية لتحقيق الأمن الغذائي والتنمية الزراعية في السنوات الخمس المقبلة.

ولدينا الفرصة هذا العام للتأمل في الحالة والتحديات السائدة في القارة الأفريقية. ومن الجدير ذكره أن الاجتماع العام الرفيع المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية الذي انعقد في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ أيلول/سبتمبر كان مناسبة جيدة، حيث شددت فيه مجموعة السبعة والسبعين والصين على حاجة المجتمع الدولي إلى أن:

”نلتزم التزاما كاملا بمساعدة تلك البلدان المتخلفة، ولا سيما أقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية النامية والدول الجزرية الصغيرة النامية، بالإضافة إلى أفريقيا“. (A/65/PV.4، ص ٧٢)

إن وزراء خارجية الدول الأعضاء في مجموعة السبعة والسبعين والصين في إعلانهم الوزاري الرابع والثلاثين، أقروا بالاحتياجات الخاصة لأفريقيا، ودعوا إلى التنفيذ الكامل وفي أوانه لجميع الالتزامات ليتسنى للبلدان الأفريقية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وقد ذكّر الوزراء أيضا بالتزام جميع الدول بإنشاء آلية رصد لمتابعة كل التزامات المجتمع الدولي المتعلقة بالتنمية في أفريقيا، كما ورد في الإعلان السياسي بشأن الاحتياجات الإنمائية لأفريقيا؛ كما شددوا على ضرورة قيام المجتمع الدولي وأفريقيا نفسها بالتنفيذ الفعال لجميع الالتزامات نحو أفريقيا والعمل على المتابعة المناسبة لذلك.

وشدد الوزراء على أهمية الإسراع في النمو الاقتصادي المستدام الواسع النطاق الذي يعتبر بالغ الأهمية والهام جدا لوضع أفريقيا على المسار العام للاقتصاد العالمي. وتحقيقا لتلك الغاية، شدد الوزراء على الحاجة الماسة إلى تلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا بناء على شراكة بين أطراف متساوية، وشددوا على ضرورة توفير موارد إضافية جديدة، ونقل التكنولوجيا، وبناء القدرات في الدول الأفريقية ودعم تنميتها المستدامة.

اليوم تبقى خمس سنوات على حلول العام ٢٠١٥، التاريخ المستهدف لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ومن سوء الطالع أن أفريقيا لا تزال القارة الوحيدة التي ليست على مسار تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في التاريخ المحدد.

إن الأزمة المالية والاقتصادية تركت آثارا سلبية هائلة على الاقتصادات الأفريقية، مما زاد من مستوى الفقر والبطالة في القارة وعكس مسار التقدم الذي حققته البلدان الأفريقية في السنوات الأخيرة. وقد تركت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية آثارا ضارا على التنمية الأفريقية. وبحكم اعتماد البلدان الأفريقية الفقيرة على صادرات السلع الزراعية بدرجة كبيرة، فإنها من بين أشد البلدان تضررا من فشل المفاوضات التجارية العالمية واستمرار تطبيق الإعانات الضخمة التي تقدمها البلدان المتقدمة النمو.

من الواضح أن هذه الحالة تقتضي زيادة تعزيز وتحسين الشراكة العالمية من أجل التنمية والتنفيذ الصارم لجميع الالتزامات الإنمائية من دون مزيد من التأخير، وخاصة تنفيذ الوعود التي قُطعت دعما لأفريقيا. واليوم، يبدو أن الافتقار الشديد إلى الموارد يمثل عقبة رئيسية في طريق التنمية

الأفريقية. وعلى الرغم من الجهود الجادة والمخلصة والمستمرة التي تقوم بها البلدان الأفريقية لتنفيذ الشراكة الجديدة، لا تزال أفريقيا بعيدة من تحقيق مستويات الدعم المطلوبة وفقا للشراكة. وإذا ما أردنا النجاح في استئصال شأفة الفقر والجوع في أفريقيا، لا بد للبلدان المتقدمة النمو والمجتمع الدولي من القيام بعمل عاجل ومتضافر.

قامت البلدان الأفريقية بخطوات محددة لتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا من خلال وضع أطر سياسية قطاعية، وتصميم مشاريع محددة ووضع أهداف للإنفاق في المجالات ذات الأولوية في الشراكة الجديدة. ومن خلال الشراكة الجديدة أحدثت البلدان الأفريقية تغيرا أساسيا في نموذج التنمية. وتم توسيع النهج الضيق لورقات استراتيجية الحد من الفقر ليشمل نهجا شاملا وجامعا نحو التنمية من خلال الملكية الأفريقية. وفي الواقع إن معظم البلدان الأفريقية لديها الآن استراتيجية إنمائية وطنية. وهذه الجهود تتطلب بيئة وطنية ودولية تمكينية ومفضية إلى النمو والتنمية يشارك فيها أصحاب المصالح المتعددين.

في الوثيقة الختامية للقمة العالمية لعام ٢٠١٠ قال رؤساء الدول والحكومات:

”ونسلم بضرورة إيلاء اهتمام أكبر لأفريقيا، وبخاصة للبلدان التي حادت أكثر من غيرها عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وعلى الرغم من إحراز تقدم في بعض البلدان الأفريقية، لا تزال الحالة في بلدان أخرى تشكل مصدر قلق بالغ لأسباب، ليس أقلها أن القارة من أكثر القارات تضررا من الأزمة المالية والاقتصادية. ونلاحظ أن المعونة المقدمة لأفريقيا ازدادت في السنوات الأخيرة إلا أنها لا تزال دون مستوى الالتزامات المعلنة. لذا، ندعو بقوة إلى الوفاء بتلك الالتزامات.(القرار ١/٦٥، الفقرة ٣٣)

تشمل تلك الالتزامات مضاعفة المساعدة إلى أفريقيا.

إن مجموعة السبعة والسبعين والصين تؤيد الرأي القائل بضرورة تعبئة من أجل الدول الأفريقية، والجماعات الاقتصادية الإقليمية والاتحاد الأفريقي وبغية دعم الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في إطار البرامج الإنمائية الوطنية وإلى تنفيذ الشراكة الجديدة. لقد أحطنا علما بالوثيقة الختامية لقمة الأهداف الإنمائية للألفية، ونتطلع قدما إلى التنفيذ العاجل للالتزامات التي قُطعت.

في هذا الصدد، مرة أخرى، تكرر مجموعة السبعة والسبعين والصين الحاجة الماسة إلى إنشاء آلية رصد لمتابعة جميع الالتزامات المتعلقة بالتنمية في أفريقيا، كما وردت في عملية استعراض الإعلان السياسي المتعلق بالاحتياجات الإنمائية لأفريقيا (القرار ١/٦٣)، وكما أوصى الأمين العام في تقريره. ونرى أن العملية ستكون برعاية الجمعية العامة. ابتداء من الدورة السادسة والستين للجمعية العامة، سيجري استعراض تنفيذ التزامات الحكومات الأفريقية وشركائها.

إن التقدم نحو التنمية المستدامة في أفريقيا يتطلب، في جملة أمور، التخلص من الدين غير المحتمل في البلدان الأفريقية من جانب المانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف. أما التوصل إلى الهدف المتمثل في تقليص الفقر إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ فسيتطلب معدل نمو متوسطه من ٧ إلى ٨ في المائة في السنة. ولتحقيق ذلك المعدل العالي في النمو، نناشد اتخاذ عدد من التدابير نحو تعبئة الموارد الخارجية. ونشدد على الحاجة الحتمية إلى زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية والتي بطبيعية الحال يتعين دمجها مع مجموعة من تدابير السياسة الأخرى من أجل تقدم البلدان النامية في أفريقيا.

أما فيما يتعلق بالبيئة، فنقر بأهمية معالجة الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة بطريقة مترابطة ومتعاضدة. وفي هذا الصدد فإن مجموعة السبعة والسبعين والصين تناشد بقوة المانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف تعزيز التدابير لزيادة المساعدة المقدمة لأفريقيا في كفاحها ضد تردي التربة، والجفاف والتصحر، وكذلك من خلال الشراكة مع القطاع العام والقطاع الخاص.

وأخيرا، يسر المجموعة أن وكالات الأمم المتحدة تنظم نفسها في مجموعات متنوعة وفقا لمجالات أولوية الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا كطريقة لزيادة التنسيق والتعاون في عملها فيما يتصل بالشراكة الجديدة. وبالإضافة إلى ذلك، يقوم عدد من هذه الوكالات بدور بالغ الأهمية في دعم عمل الشراكة الجديدة، ولا سيما في مجالات من قبيل الزراعة والتجارة والوصول إلى الأسواق، وتطوير الهياكل الأساسية، والعلوم والتكنولوجيا من بين مجالات أخرى. ونرحب بالدعم الحالي الذي تقدمه الأمم المتحدة لأفريقيا، ولكننا نهيب بالأمم المتحدة العمل على دمج الشراكة الجديدة في أنشطتها المعيارية والعملياتية.

السيد تالبوت (غيانا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية في هذه المناقشة بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

إن الجماعة الكاريبية ترحب بهذه الفرصة لتجديد تضامنها مع قضية السلم والتنمية من أجل الشعوب الأفريقية. نحن أبناء الشعوب الكاريبية نرتبط مع أشقائها وشقيقاتنا في أفريقيا بعرى تاريخية وثقافية قديمة جدا، وبكفاح مشترك وتقاسم للطموحات. إن مجتمعنا لديه مصلحة قوية في سعي الشعوب الأفريقية نحو التحول الاجتماعي والاقتصادي وترسيخ دعائم السلم الدائم.

إن أفريقيا، البيت العتيق للإنسان، تنشأ حاليا بوصفها جبهة جديدة للتنمية والتقدم البشري. ويقطنها بليون من البشر تقريبا يستحقون الفرصة لتحقيق طموحاتهم التي يتشاطرونها بالكامل، مع البشرية جمعاء للوفاء بالتعهد بتحقيق أقصى قدراتهم في أحوال يسودها السلم والاستقرار، وفي منأى من الخوف والعوز.

إن العديد من هذه التطلعات تجد تعابير في الشراكة الجديدة التي تمثل رؤية جماعية وإطارا استراتيجيا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا.

إن دعم الجماعة الكاريبية للشراكة الجديدة يوجهه الاحترام الأساسي للملكية الأفريقية والقيادة لعملية تنميتها. ونعتبر هذا مبدأ رئيسيا للتنمية والتعاون الفعّالين.

يسر المجتمع الكاريبي أن يلاحظ أن قصة أفريقيا تتعلق بدرجة متزايدة بالوفاء بوعد. ومع ذلك، فإن القارة، من بين جميع بلدان العالم النامي، تواجه أكبر الخطر جراء عدم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وبناء على البيانات الحالية، وعلى الرغم من زيادة النمو الاقتصادي منذ عام ٢٠٠٠، لا يوجد تقدم متماثل من جانب أفريقيا نحو إحراز الأهداف الإنمائية للألفية، ومن المسلَّم به أن المنطقة ليست على المسار تماما في هذا الصدد. لذلك من الضروري أن تظل أفريقيا محور جهود التنمية طيلة السنوات الخمس المقبلة.

تحتل أفريقيا أيضا جزءا كبيرا من جهود حفظ السلام وبناء السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة. وفي الواقع أن السعي من أجل إحلال السلام الدائم لا يزال يتطلب مشاركة تتسم بالصبر والهمة الشديدين لكي يتحول شبح النزاع والفرقة إلى نموذج جديد لتسخير الموارد الضخمة لهذا الشعب العظيم من أجل رفاهيته ووضع الأسس لإحراز تقدم مستمر.

إن التوقعات بتحقيق هذه النتيجة تحسنت في الأوقات الأخيرة، وتشعر الجماعة الكاريبية بالتشجيع للنجاح الذي سجل في السنوات الأخيرة على التراب الأفريقي في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. ونشعر بالتشجيع إذ نرى المزيد من البلدان الأفريقية وقد خرجت من الصراعات أو أنها تخرج منها، على الرغم من هشاشة الانتعاش في بعض الحالات، وخطورة الانتكاس التي لا تزال ماثلة بقوة. وهذا يوضح مدى أهمية جهود السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة، ويجعل من الحتمي تهيئة الظروف اللازمة داخل القارة وخارجها لكي توفر تلك الجهود أفضل فرصة للنجاح.

لذلك تمثل أفريقيا وبطرق عديدة فرصة للتعاون والشراكة. والمجتمع الدولي يقف على أهبة الاستعداد كشريك مع أفريقيا في الدفع قدما بأهدافنا المشتركة. حتى في هذا الوقت الذي نتكلم فيه هنا، يتجسد التعاون الكاريبي مع أفريقيا في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية، وفي منتديات من قبيل مجموعة بلدان دول أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي، و تحالف الدول الجزرية الصغيرة ومجموعة السبعة والسبعين، وحركة عدم الانحياز والكومنولث، وفي الواقع في الأمم المتحدة.

إن الجماعة الكاريبية تتقاسم مع أفريقيا التزاما بتعميق التكامل الإقليمي في سياق بيئة عالمية تبعث على التحدي. وما فتئت المنطقتان تواجهان عدة تحديات برزت في عملية تعزيز التكامل. وهذا المسعى اقتضى وضع المزيد من الهياكل المناسبة للحوكمة الإقليمية.

تواجه أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي عددا من التحديات الأخرى المشتركة، ليس أقلها في مجال الرعاية الصحية.

إن بلاء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) له اثر كبير على السكان في منطقتينا. إذ أن أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي لديهما، على الصعيد العالمي، أول وثاني أعلى نسبة إصابات بفيروس نقص المناعة البشرية. ومع ذلك، توفر هذه الحقيقة المؤلمة فرصة للتعاون وتبادل الخبرة وأفضل الممارسات. ونحن في الجماعة الكاريبية على استعداد للتعلم من نظرائنا الأفارقة وتقاسم ما لدينا من خبرة معهم في هذا المجال الحيوي. والشراكة الكاريبية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز وصفها برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) بأنها أفضل ممارسة فيما يتعلق بالرد الإقليمي على الوباء.

ما فئت أفريقيا تكابد تحديات أخرى في مجال الصحة، وخاصة فيما يتعلق بالملاريا والصحة الإنجابية وصحة الطفل. وسيكون التغلب على تلك التحديات عنصرا حفازا هاما لتقدم أفريقيا في المستقبل.

إن منطقتنا ممتنة لدعم البلدان الأفريقية لمبادرة الجماعة الكاريبية بشأن الوقاية من الأمراض غير المعدية والسيطرة عليها. وتبين البيانات المتوفرة أن هذا من دواعي القلق الحالي والمتزايد، ليس في أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي فحسب، بل أيضا في مناطق أخرى من العالم. وفي الواقع أن الحالة جديرة بالاهتمام العاجل والمتضافر من جانب المجتمع الدولي.

ترحب الجماعة الكاريبية أيضا بإعلان جمعية الاتحاد الأفريقي بشأن الحالة في جمهورية هايتي، وهو إعلان صدر خلال الدورة العادية الرابعة عشرة للجمعية في أعقاب الزلزال المدمر الذي ضرب البلد الشقيق العضو في الجماعة الكاريبية في شهر كانون الثاني/يناير من هذا العام. ونغتنم

هذه الفرصة للأعراب عن تقديرنا للتضامن الفعّال والدعم المالي والمادي الذي قدمته البلدان الأفريقية إلى هايتي.

وتحيط الجماعة الكاريبية علما بالاتفاق الذي توصل إليه القادة الأفارقة بشأن تركيز تدخلات السياسة العامة على مجالات الزراعة والأمن الغذائي والنقل وتنمية الطاقة وتغير المناخ.

إن التنمية الزراعية مسألة حيوية لآفاق التنمية في أفريقيا. وتدعم الجماعة الكاريبية العمل الجاري حاليا لتعزيز ثورة خضراء في أفريقيا وتشجعه بقوة. ونرحب بالتزام القادة الأفارقة بوضع تدابير جديدة لكفالة تمكن أفريقيا في غضون السنوات الخمس القادمة من إنتاج ما يكفي من الغذاء لإطعام شعوبها. ونهيب بالمجتمع الدولي أن يستمر في تقديم دعمه للجهود التي تبذلها أفريقيا، وتعزيز هذا الدعم لتحقيق تلك الأهداف.

وتتشاطر الجماعة الكاريبية وأفريقيا مصالح حيوية في مواجهة التحدي الذي يشكله تغير المناخ. والحاجة إلى استجابة طموحة وشاملة على الصعيد العالمي مسألة ملحة بصورة خاصة بالنسبة للعديد من البلدان في أفريقيا، وفي منطقة البحر الكاريبي، ومنطقة المحيط الهادئ وفي كل مكان آخر، التي تقف في الخطوط الأمامية لهذه الكارثة المحدقة. وندعو إلى زيادة الإجراءات الدولية العاجلة لكفالة التصدي لهذا الخطر بصورة ذات مصداقية، والتعجيل بإيصال تمويل البداية السريعة.

ولا تغفل الجماعة الكاريبية أبدا الترابط المعقد بين الحوكمة والسلام والتنمية. ونؤيد الجهود الدؤوبة التي تبذلها البلدان الأفريقية لتحسين الحوكمة الاقتصادية والسياسية، ولتعزيز الآليات ولتمكين جميع شرائح المجتمع الأفريقي وإشراكها في العمليات السياسية والإنمائية في القارة وإدماجها فيها. ونشيد بالدور الذي تقوم به الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران بوصفها أداة للنهوض بالحكم الرشيد في أفريقيا، ونلاحظ ازدياد عدد البلدان الأفريقية التي تنضم الآن إلى الآلية.

وتعتقد الجماعة الكاريبية أيضا أنه ينبغي الاستمرار في التركيز على بذل الجهود للقضاء على مزيج العوامل الداخلية والخارجية التي تولد الصراع وتعرقل التنمية.

ولا يزال الدعم المستمر الذي يقدمه المجتمع الدولي هاما في الوقت الذي تشق فيه أفريقيا طريقها إلى الأمام. وفي هذا الصدد، تشجع الجماعة الكاريبية على بذل الجهود الدولية المكثفة لدعم التنمية في أفريقيا. ونحيط علما بتقرير الأمين العام عن آلية الرصد لاستعراض الالتزامات باحتياجات أفريقيا الإنمائية. ونتوقع التوصل إلى اتفاق مبكر بشأن هذه الآلية، عملا بالقرار ٢٥٨/٦٤، وذلك للتشجيع على تنفيذ هذه الالتزامات، وتعزيز الشراكة والمساءلة المتبادلة، والوفاء بالتعهدات المعلنة للمساعدة الإنمائية، وتعزيز فعالية المعونات.

وفي الختام، ألاحظ أن المجتمع الدولي سيحتفل في عام ٢٠١١ بالسنة الدولية للمنحدرين من أصل أفريقي، بغية تعزيز الإجراءات الوطنية والإقليمية والتعاون الدولي لصالح المنحدرين من أصل أفريقي. ونعتقد أن هذا الاحتفال يمكن أن يقدم إسهاما هاما في التحول إلى نموذج يولد مزيدا من التفاؤل في أفريقيا ويساعد في تحقيق ما وصفه الدكتور بينغو واموثاريكا، رئيس جمهورية ملاوي ورئيس الاتحاد الأفريقي ”بأفريقيا البداية الجديدة“.

السيد كليب (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أخاطب الجمعية العامة بالنيابة عن الدول الأعضاء الـ ١٠ في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وهي إندونيسيا وبروني دار السلام وتايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وسنغافورة والفلبين وفييت نام وكمبوديا وماليزيا وميانمار.

وتؤيد رابطة أمم جنوب شرق آسيا البيان الذي أدلى به ممثل اليمن بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

ونود أن نشكر الأمين العام على أفكاره وتقاريره الشاملة التي قدمها في إطار البند ٦٢ من جدول الأعمال، ”الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي“.

وتولي رابطة أمم جنوب شرق آسيا أهمية كبيرة للصداقة والتعاون مع أفريقيا. وعلى مر العقود، توطدت العلاقات وتعززت بين الرابطة والبلدان الأفريقية بروح من التضامن والتعاون الوثيق والاحترام المتبادل. ومن خلال التعاون، شهدت المنطقتان تغيير وتنمية كبيرين لصالح شعوبهما.

وتؤيد رابطة أمم جنوب شرق آسيا بقوة تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وتعتبرها أداة هامة في معالجة الفقر والتخلف في جميع أنحاء القارة الأفريقية. ووفرت الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا رؤية جماعية وإطارا استراتيجيا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا. وهي جهد محلي تبذله القارة الأفريقية لتنفيذ نهج إنمائي شامل ومتكامل.

وترحب رابطة أمم جنوب شرق آسيا بالتقدم المحرز من خلال الجهود التي تبذلها شعوب وقادة أفريقيا بشأن الأولويات القطاعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والأهداف الإنمائية للألفية، مثل قطاعات التعليم والصحة والمرافق الأساسية والزراعة. ويظهر هذا التقدم عزم أفريقيا على تعزيز النمو المستدام وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، حتى في وجه التحديات الهائلة التي تواجهها. وقد ساعد ذلك بكل تأكيد في تغيير صورة أفريقيا. ومع ذلك، ورغم بذل جهود جبارة، فإن التقدم المحرز بشق الأنفس لم يبلغ المستويات المتوقعة بعد. وينبغي الاستمرار في تشجيع الجهود التي تبذلها أفريقيا ودعمها.

وكما أكدت تقارير الأمين العام، يواجه معظم البلدان الأفريقية تحديات خطيرة في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، لا سيما في مرحلة الانتعاش الاقتصادي العالمي الحالي الهش والذي لا يمكن التنبؤ به. وتقر رابطة أمم جنوب شرق آسيا بأن هناك الكثير مما ينبغي القيام به لتقديم الدعم لأفريقيا فيما يتعلق بتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي أن تركز خطط العمل والبرامج الإنمائية الدولية على مواصلة الاهتمام بأفريقيا ومساعدتها.

وفي هذا الصدد، تؤكد رابطة أمم جنوب شرق آسيا مجددا التزامها بتعزيز تعاونها وتآزرها مع أفريقيا. ونحن على أهبة الاستعداد لتعزيز العلاقة والشراكة مع أفريقيا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتنمية المستدامة. ونعتقد أنه، من خلال الدعم المتبادل وتشاطر الخبرات وأفضل الممارسات في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية، يمكن أن يحقق كل من رابطة أمم جنوب شرق آسيا وأفريقيا تلك الأهداف.

وتقوم رابطة أمم جنوب شرق آسيا بكل ما في وسعها لتعزيز تعاون بلدان الجنوب مع الشركاء الأفارقة بوصف ذلك مكملا للتعاون بين بلدان الجنوب في تعزيز التجارة والمرافق الأساسية والزراعة والأمن الغذائي والاتصالات والرعاية الصحية في أفريقيا. وتعمل الرابطة جاهدة لاستكشاف الخطوات وتنفيذها لكفالة أن يحالف النجاح الرابطة وأفريقيا.

ونؤمن بأن التعاون بين بلدان الجنوب هو أفضل استراتيجية لتعزيز الشراكة بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا وأفريقيا. والتعاون بين بلدان الجنوب في المجالات الاستراتيجية الرئيسية مثل البرنامج الشامل لتنمية أفريقيا من

شأنه أن يسهم إلى حد كبير في تنمية أفريقيا وتكاملها ، فيما يتعلق بالقضاء على الفقر والجوع، والتنمية الزراعية والريفية، وكذلك التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها.

وفي سياق تكثيف الجهود لتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، تواجه أفريقيا مهمة صعبة. فيجب عليها أن تصون السلم والأمن وتحافظ على بيئة سياسية مستقرة. وفي غضون ذلك، هناك أيضا المهام الهامة لتوطيد الاستراتيجيات الإنمائية؛ وتعزيز القيادة والملكية؛ وتعزيز القدرة الإنمائية؛ وحشد المزيد من الموارد على الصعيدين الوطني والدولي؛ وإقامة شراكات استراتيجية.

وفي ذلك السياق، يمثل إدماج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في الفترة الأخيرة في هياكل وعمليات الاتحاد الأفريقي، وإنشاء وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، مرحلة هامة في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وهذه طريقة جيدة لتيسير وتحسين إدارة تنفيذ البرامج والمشاريع الإقليمية والقارية ذات الأولوية لأفريقيا، مما يبشر بنتائج أفضل لعملية التنمية في أفريقيا.

ومع ذلك، تحتاج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ووكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الموارد البشرية والمالية الكافية لتنفيذ أهدافها. وعلى الشركاء من البلدان المتقدمة النمو أن يقوموا بالمزيد استجابة لاحتياجاتها.

ويشمل الوفاء بالالتزامات الدولية، خاصة بشأن المسائل الأساسية، زيادة تدفق المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أفريقيا، لا سيما الوفاء بالوعود التي قطعتها مجموعة الثمانية في غلينغيلز وكندا لمضاعفة المعونة المقدمة إلى أفريقيا بحلول عام ٢٠١٠، وحشد التمويل الإضافي بمبلغ ٥ بلايين دولار في غضون السنوات الخمس القادمة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ وتيسير تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى أفريقيا وتحسين المناخات الاستثمارية، وبصورة خاصة للاستثمار في البنى التحتية والزراعة والتنمية الريفية والأمن الغذائي؛ وتعزيز التجارة مع أفريقيا بتنفيذ برامج المعونة لصالح التجارة والالتزامات المتعلقة بها.

وهناك ضرورة لبذل المزيد من الجهود للتوصل إلى اتفاق في جولة الدوحة من مفاوضات منظمة التجارة العالمية، خاصة بشأن الوصول إلى الأسواق الزراعية وتقليص الإعانات الزراعية، التي لها آثار كبيرة على أفريقيا.

ومن هذا المنطلق، تؤيد رابطة أمم جنوب شرق آسيا تأييدا تاما النتائج والتوصيات التي خلص إليها الأمين العام في تقاريره المتعلقة بالطرق والوسائل المناسبة لزيادة تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والاستفادة من الزخم الدولي لدعم التنمية في أفريقيا. وفضلا عن ذلك، نؤيد أيضا إنشاء عملية الاستعراض الموصى بها بوصفها آلية لرصد الالتزامات المعلنة تجاه تنمية أفريقيا.

وترحب رابطة أمم جنوب شرق آسيا بكل مبادرة إيجابية للمضي قدما بجدول أعمال التنمية المشترك بين الرابطة وأفريقيا لصالح شعوبنا. ونقف على أهبة الاستعداد لتعزيز التعاون والتآزر والتضامن مع المجتمع الدولي، خاصة مع أفريقيا، لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. ونحن على ثقة أن أفريقيا قادرة على إنجاز الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا لصالح السلام والأمن والازدهار والتنمية المستدامة في أفريقيا والعالم.

السيد عبد العزيز (مصر): يسعدني أن أستهل بياني بتأييد ما ورد في بيانات كل من اليمن نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وملاوي نيابة عن المجموعة الأفريقية.

يأتي لقاؤنا اليوم بعد أقل من شهر على انعقاد الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية. وشددت الوثيقة الختامية (القرار ١/٦٥) الصادرة عن الاجتماع على الأهمية القصوى لمعالجة الاحتياجات الإنمائية الخاصة بأفريقيا، نظرا لأنها القارة الأقل تحقيقا للأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، لا سيما الأهداف الإنمائية للألفية. كما شددت القمة على الالتزامات التي لم يتم الوفاء بها والحاجة الملحة لمعالجة فجوة تنفيذها.

فقد ساهمت التداعيات السلبية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية على الدول النامية، خاصة في أفريقيا، على قدرة دول القارة على تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، نظرا للتأثيرات السلبية للأزمة على عائدات التصدير، والتحويلات، والاستثمار الأجنبي المباشر، وعلى قدرة الدول الأفريقية على سداد الديون. وفي الوقت نفسه فقد كشفت الأزمة عن أن أفريقيا لديها العزم على التصدي لهذه التداعيات، بل ونجحت في إعادة ضبط هياكلها الاقتصادية ونظم الإدارة التي مكنتها من استعادة معدلات النمو الاقتصادي لتكون أعلى من ٤ في المائة وفق توقعات عام ٢٠١٠، بعد أن كان هذا المعدل قد هبط إلى ٢ في المائة في عام ٢٠٠٩ من جراء الأزمة. ورغم أن معدل النمو المتوقع لا يزال أقل من مستويات ما قبل الأزمة، وكذلك دون المستوى المطلوب لتحقيق أهداف الألفية الإنمائية، فإن الحقيقة الراسخة هي أن أفريقيا لديها القدرة على تحقيق خطوات فعالة على طريق الانتعاش الاقتصادي بأسرع مما كنا جميعا نتوقع، إذا ما توفر الدعم الدولي وإذا ما تم تنفيذ الالتزامات الدولية المختلفة.

وقد كانت مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد) أحد الوسائل الرئيسية لتعزيز تلك الهياكل حيث قطعت الدول الأفريقية من خلال هذه الشراكة شوطا كبيرا في جوانب إنمائية متعددة، لا سيما في مجالات البنية الأساسية، والزراعة والأمن الغذائي، والصحة، والتعليم، وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، كما تحققت إنجازات كبيرة في مجال احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية من خلال أنشطة آلية استعراض الأقران الأفريقية والتي أصبح عدد المنضمين إليها ٣٠ دولة، من بينها مصر، مما يعكس حجم التقدم الذي حققته القارة في مجالات الحكم الرشيد والنهوض بأوضاع حقوق الإنسان، وتعزيز الديمقراطية.

وفي هذا الإطار، أصبحت الحاجة أكثر إلحاحا لوفاء شركائنا في التنمية بمساعدات التنمية الرسمية وغيرها من المساعدات التي تم التعهد بها من خلال أطر مختلفة لمساندة التنمية في أفريقيا، ولرفع كافة العوائق التي تحد من تنافسية الصادرات الأفريقية، سواء تلك التي تأخذ صورة دعم للصادرات من خارج دول القارة أو غيرها من العوائق الفنية، وتعزيز العمل نحو زيادة نصيب أفريقيا من مساعدات التجارة وتعزيز نفاذ صادراتها للأسواق، إلى جانب بذل جهود إضافية للانتهاء من جولة مفاوضات الدوحة والتوصل إلى نتيجة شاملة تؤكد على البعد التنموي.

وفضلا عن ذلك، تشدد مصر على أن الحديث عن النهوض بالأوضاع التنموية للقارة لا يكتمل دون التأكيد على ضرورة المضي بجدية نحو إصلاح الخلل القائم في النظام الاقتصادي والمالي والدولي، على نحو ينهي حالة التهميش التي تعانيها القارة الأفريقية في عملية اتخاذ القرار الاقتصادي الدولي ويعزز من صوت ومشاركة الدول الأفريقية. فلا يمكن استمرار الوضع القائم الذي يحرم دول القارة من حقها في المشاركة بفاعلية في إدارة النظام الاقتصادي العالمي، في الوقت الذي يؤثر هذا النظام على أوضاعها الاقتصادية تأثيرا بالغا. كما لا يمكن الموافقة على إقامة نظام جديد يرسخ من هذا التهميش بدلا من أن يتصدى له.

وفي هذا السياق، ترحب مصر بالتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام بشأن آلية استعراض تنفيذ الالتزامات تجاه احتياجات التنمية في أفريقيا. وترى أن الجمعية العامة توفر إطارا ملائما لعمل هذه الآلية لما يعكسه ذلك من رسالة بشأن الأهمية التي يمنحها كافة أعضاء الأمم المتحدة لقضية تعزيز التنمية في أفريقيا. وفي الوقت ذاته يتعين أن توجه أي آلية نتفق على إنشائها مزيدا من الاهتمام نحو متابعة ومراقبة تنفيذ الالتزامات المتعلقة بمساعدات التنمية الرسمية وغيرها من المساعدات الخاصة بأفريقيا.

وعلى الرغم من التقدم الكبير الذي حققته أفريقيا في مجالات السلم والأمن والتنمية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، فلا تزال القارة الأفريقية تواجه تحديات عديدة ومتشابكة، من بينها الصراعات داخل الدولة الواحدة، والتغييرات غير الدستورية للحكومات، وأعمال العنف ذات الصلة بالانتخابات، والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والمخدرات التي باتت جميعا، إلى جانب تصاعد التأثير السلبي للتحديات الناشئة الأخرى، مثل الإرهاب، وضعف الأمن البحري، وتغير المناخ، والأمن الغذائي، تشكل تهديدات يمكن أن تؤدي إلى تقويض المساعي الأفريقية من أجل تحقيق الاستقرار والتنمية.

ومصر من جانبها تؤمن بأن مواجهة هذه التحديات يتطلب قيام الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنظمات الأفريقية دون الإقليمية بصياغة نهج شامل، يقوم على الجمع بين الأدوات المتاحة داخل هذه المنظمات في مجالات الدبلوماسية الوقائية وحفظ السلام وبناء السلام بعد انتهاء النزاعات. كما يربط بين التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية حسبما يقترح الأمين العام في تقريره. ومن هذا المنطلق، فإن الوفاء بالتعهدات تجاه دعم التنمية في أفريقيا يصبح أمرا بالغ الأهمية.

لقد كان التعاون المتنامي بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، وسيظل محوريا في معالجة العديد من تحديات السلام والأمن في أفريقيا. وتمثل الجهود المشتركة للمنظمتين للتعامل مع الأوضاع في زيمبابوي وكينيا في فترة سابقة، وفي غينيا والنيجر حاليا، فضلا عن المشاركة معا في عملية مشتركة لحفظ السلام في دارفور، نماذج لما يمكن أن تحققه هذه الشراكة. كما تؤكد أنشطة لجنة بناء السلام التي تتعامل مع أربع دول أفريقية خرجت من النزاعات على أهمية العمل المشترك نحو بناء السلام بعد انتهاء النزاعات.

وفي هذا الصدد، تعلق مصر أهمية كبيرة على تعزيز آلية التشاور السنوي بين مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن. وبالإضافة إلى ذلك، نثق أن عملية المراجعة الجارية لعملية تنفيذ البرنامج العشري لبناء القدرات للاتحاد الأفريقي سيكون من نتائجها تعزيز الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لبناء قدرات المؤسسات الأفريقية في مجالات السلم والأمن إلى جانب التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وفي مجالات حفظ وبناء السلام.

لقد شغل تعزيز السلم والأمن والتنمية في أفريقيا دائما مكانة متقدمة في قائمة الأهداف الرئيسية للسياسة الخارجية المصرية. وتمثل المساهمة المصرية البارزة في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في أفريقيا، والتي جعلت مصر ضمن أكبر خمس دول مساهمة بقوات، أحد مظاهر التزام مصر بقضايا القارة. وتأكيدا لهذا الالتزام، استضافت مصر في نهاية آب/أغسطس ٢٠١٠، الملتقى رفيع المستوى لتعزيز السلام والأمن والاستقرار في أفريقيا، الذي جمع مبعوثي السلام إلى أفريقيا من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي تحت شعار ”لنصنع السلام في أفريقيا في عام ٢٠١٠ وبعده: تطوير استراتيجيات مشتركة وتعزيز التنسيق“. وقد اعتمد هذا الملتقى بيان ”نداء القاهرة من أجل السلام“، كما قدم فرصة ممتازة للمداولات والتفاعل بين المسؤولين والمبعوثين

رفيعي المستوى من المنظمتين بشأن كيفية تحقيق أقصى قدر من التكامل في عملهم في مواجهة التحديات التي يواجهها السلم والأمن في أجزاء عديدة من القارة.

منذ إطلاق قمة الألفية لعقد دحر الملاريا في الدول النامية، خاصة في أفريقيا، والإنجازات التي حققها المجتمع الدولي بإخلاء قرابة ٥٠ في المائة من دول العالم من الملاريا، وإحراز تراجع ملموس في معدلات الإصابة في عدد آخر نتيجة للبرامج المنفذة بالتعاون بين الأمم المتحدة وأجهزتها المعنية والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، ونتيجة لزيادة التمويل المتاح لتلك البرامج، إلا أن استمرار انتشار المرض في ١٠٩ دول يؤكد الحاجة لمواصلة الدعم ولضمان استمرارية التمويل سعيا نحو تقليص نسبة الوفيات للنصف بنهاية عام ٢٠١٠، وصولا إلى خفضها إلى ٧٥ في المائة عام ٢٠١٥، خاصة وأن نسبة الإصابة قد وصلت ٩١ في المائة في أفريقيا وحدها التي تظل مخاطر الإصابة فيها الأكثر ارتفاعا على مستوى العالم.

ويؤكد ذلك مجددا الحاجة الملحة لدعم جهود تطوير البنية التحتية للنظم الاقتصادية والتعليمية والصحية في الدول الأفريقية، ولنقل المعرفة التقنية لتعزيز تلك الجهود وكفالة فرص اكتشاف المرض مبكرا وعلاجه بمشاركة كافة قوى المجتمع. كما يتطلب الأمر تعزيز برامج التوعية على المستويات الوطنية، جنبا إلى جنب مع برامج الوقاية والعلاج من خلال الشباك المعالجة، ورش أماكن السكن المغلقة والتطعيم والعقاقير بأسعار في متناول الجميع، والعمل في الوقت ذاته على تحسين نظم الرعاية الصحية وإعداد الكوادر البشرية المدربة، وهو ما لا تستطيع كثير من حكومات تلك الدول توفيره دون مساعدة خارجية، خاصة في أفريقيا التي يثقل مرض الملاريا كاهل دولها بالأعباء.

وفي هذا الإطار، تشدد مصر على الحاجة لتعزيز التعاون الدولي لتوفير الموارد التي التزم بها أعضاء المجتمع الدولي في عدد من المحافل الدولية لمكافحة انتشار مرض الملاريا، لتوفير الدعم الكامل للمبادرة التزانية التي أنشأت تحالف القادة الأفارقة لمكافحة الملاريا، الذي يعكس تصميم قادة أفريقيا على القضاء على هذا المرض في أقرب فرصة، وبما يستوجب دعما موازيا من جانب المجتمع الدولي لجهود التحالف الرامية إلى الترويج لوسائل الوقاية من المرض وزيادة الوصول إلى الأدوية، وتقنيات التشخيص للمرض.

وبجانب بناء القدرات الوطنية، فلا بد من الاهتمام ببناء القدرات الإقليمية، آخذا في الاعتبار الأبعاد العابرة للحدود للمرض، وهو الدافع وراء مبادرة مصر بإقامة مركز أفريقي لتشجيع التعاون وتبادل المعرفة في مجال مكافحة الملاريا، يعمل كحلقة وصل بين المراكز المتخصصة في هذا الميدان على مستوى القارة، تلك المبادرة التي لقيت دعما كاملا من القمم الأفريقية المتعاقبة منذ عام ٢٠٠٥.

ويرتبط ذلك أيضا بضرورة حسم المشكلات التجارية المرتبطة بالملكية الفكرية للأدوية واللقاحات الحديثة المتداولة والجاري تطويرها. ولا شك أن اضطلاع المجتمع الدولي بهذه المسؤولية يضمن فاعلية جهود القضاء على مرض الملاريا والحيلولة دون تجدد انتشاره، وصولا إلى تحقيق أهدافنا المشتركة، وعلى رأسها الهدف السادس من الأهداف الإنمائية للألفية في موعده المقرر، وفي كافة الدول بدون استثناء.

السيد وانغ من (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر الأمين العام على تقاريره التي قدمها في إطار هذه البنود من جدول الأعمال.

ويؤيد الوفد الصيني البيان الذي أدلى به ممثل اليمن بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

تواجه أفريقيا في مجالي السلام والتنمية فرصا هامة وتحديات خطيرة على السواء. فمنذ إطلاق الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا قبل تسع سنوات، وبالدعم القوي من المجتمع الدولي، أحرزت البلدان الأفريقية تقدما كبيرا في مجالات مثل البنى التحتية والزراعة والصحة والتعليم والبيئة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومع ذلك، فإن أفريقيا تواجه تحت وطأة الأزمة المالية وأزمتي الغذاء والطاقة وتغير المناخ مهمة شاقة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

وفي التحليل الأخير، تعزى معظم النقاط الساخنة الأصلية، التي تؤثر اليوم على السلام والاستقرار في أفريقيا، إلى الفقر والتخلف. وتؤمن الصين بأن التنمية هي الأساس لتحقيق السلام في أفريقيا.

ويتعين على المجتمع الدولي أن يزيد دعمه لأفريقيا، ويساعدها في تحقيق تقدم أكبر في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وبذلك يعزز الاستقرار والازدهار فيها.

أولا، ينبغي الوفاء فورا بالالتزام بتقديم المساعدة. ورغم الزيادة الطفيفة في حجم المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أفريقيا في السنوات الأخيرة، فإنها لاتزال أقل بكثير مما تعهد به المجتمع الدولي والاحتياجات الفعلية لأفريقيا. ويتعين على البلدان المتقدمة النمو أن تزيد على وجه السرعة مساعداتها الإنمائية الرسمية إلى مستوى ٠,٧ في المائة من دخلها القومي الإجمالي، وتفتح أسواقها بشكل أكبر أمام المنتوجات الأفريقية، وأن تقوم بتخفيض الديون أو إلغائها، وزيادة نقل التكنولوجيا والاستثمارات وذلك لتحسين قدرة أفريقيا على تحقيق التنمية بصورة مستقلة.

ثانيا، ينبغي احترام حق البلدان الأفريقية في تقرير مصيرها. لقد أحرزت البلدان الأفريقية تقدما كبيرا من خلال الجهود الحثيثة التي تبذلها لزيادة الوحدة من أجل تعزيز القوة، وتسعى من أجل تحقيق السلام والاستقرار الإقليميين وتنشيط الاقتصاد. ولدى تقديم المساعدة إلى أفريقيا، يتعين على المجتمع الدولي أن يظهر المزيد من الاحترام للحالة في الميدان وطموحات البلدان الأفريقية، ورفع المزيد من الشروط المرتبطة بالمعونات، وزيادة القدرة على التنبؤ بهذه المساعدات والشفافية وإصلاح اختلال ميزان القوة بين المانحين والمتلقين للمساعدة.

ثالثا، ينبغي توسيع نطاق التعاون فيما بين بلدان الجنوب. والتعاون فيما بين بلدان الجنوب بوصفه تكملة مفيدة للتعاون بين بلدان الشمال والجنوب، أصبح محركا فعالا للتنمية الاقتصادية في أفريقيا. فقد شهدت السنوات الأخيرة تبادلات مالية وتجارية سريعة فيما بين بلدان الجنوب؛ وإيجاد نماذج مختلفة من التعاون القائم على المساواة والفوائد المتبادلة في مجالات مثل تشاطر المعرفة وتبادل الخبرات والتدريب ونقل التكنولوجيا والإسهامات العينية والقروض الميسّرة التي زادت من تعزيز وإنعاش التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل تنمية أفريقيا.

رابعا، لا بد من تعزيز دور المؤسسات الدولية. وتضطلع منظومة الأمم المتحدة بدور لا بديل له في دعم الشراكة الجديدة من أجل أفريقيا. ومن الضروري زيادة تعميق شراكة المنظومة مع الاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية، وكفالة أن يكون تركيز الهيئات المختلفة لمنظومة الأمم المتحدة متفقا مع أولويات الشراكة الجديدة من أجل أفريقيا. ويتعين أيضا على المؤسسات المالية الدولية والوكالات الإنمائية الدولية أن تزيد دعمها لأفريقيا.

خامسا، ينبغي النهوض بتحقيق السلام الدائم في أفريقيا. ففي الوقت الحاضر يتعلق أكثر من ٦٠ في المائة من بنود جدول أعمال مجلس الأمن بأفريقيا، وينشر ٧٥ في المائة

من حفظة السلام الدوليين التابعين للمنظمة في أفريقيا. وتعتقد الصين بأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم بفعالية البلدان الأفريقية في جهودها لتسوية نزاعاتها عن طريق المشاورات السلمية ولدعم جهود المنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي، لدى تعزيز بناء القدرات في مجال حفظ السلام. وينبغي ألا يُقطع أو يعاق بأي وسيلة من الوسائل الحل السلمي للمسائل المتعلقة بالبؤر الساخنة في أفريقيا. وينبغي للأمم المتحدة أن تؤدي دورا أكثر نشاطا في مجال السلام والتنمية في أفريقيا، وينبغي لمجلس الأمن أن يؤدي دورا أكثر أهمية في صون السلم والأمن والاستقرار هناك.

وتتمتع الصين وأفريقيا بتقليد عميق من الصداقة. وما انفكت الصين ملتزمة بقضية السلام والتنمية في القارة الأفريقية. ومنذ إنشاء منتدى التعاون بين الصين وأفريقيا في ٢٠٠٠، تعمقت الشراكة الاستراتيجية للصين مع أفريقيا؛ وبعد عقد من الجهود حُققت نتائج مثمرة في مجالات كثيرة.

وفي السنوات القليلة الماضية، نفذت الحكومة الصينية مختلف التدابير في مساعدتها وتعاونها المتعلقين بأفريقيا.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر، أعلنت الحكومة الصينية في المؤتمر الوزاري الرابع لمنتدى التعاون بين الصين وأفريقيا، عن سلسلة من التدابير المتعلقة بالسياسات دعما لتنمية أفريقيا. وهي تشمل قروضا تفضيلية بمبلغ ١٠ بلايين دولار للبلدان الأفريقية؛ وإلغاء القروض غير المسددة المعفاة من الفائدة – التي انتهت مدتها في نهاية ٢٠٠٩ — والمستحقة على البلدان الفقيرة وأقل البلدان نموا المثقلة بالديون في أفريقيا التي لها علاقات دبلوماسية مع الصين؛ والمَنْح التدريجي للمعاملة المعفاة من الجمارك لـ ٩٥ في المائة من منتجات أقل البلدان نموا في أفريقيا التي لها علاقات دبلوماسية مع الصين، مع تطبيق المعاملة على ٦٠ في المائة من تلك المنتجات كخطوة أولى في ٢٠١٠.

وتؤيد الصين تأييدا كاملا الدعوة إلى زيادة مكافحة الملاريا على الصعيد العالمي. وبين ٢٠٠٧ و ٢٠٠٩ قدمت الصين منحا بلغت ٣٠٠ مليون رنمينبي (العملة الصينية) لمساعدة أفريقيا في مكافحة الملاريا. ومن الآن حتى ٢٠١٢، ستواصل الصين إمداد مراكزها الـ ٣٠ للوقاية من الملاريا ومكافحتها في أفريقيا بلوازم مكافحة الملاريا، ودعوة الخبراء والفنيين من البلدان المتلقية العاملين في هذه المراكز إلى التدرب في الصين، حتى تصبح هذه المشاريع الإنمائية مستدامة.

وفي أيلول/سبتمبر، عُقدت الجولة الثانية للمشاورات السياسية الوزارية بين الصين وأفريقيا في مقر الأمم المتحدة. وقد انخرطت الصين دوما وستواصل الانخراط في المساعي الحميدة البناءة، وهي تبذل جهودا لمعالجة مسائل البؤر الساخنة التي تواجه أفريقيا. وستؤيد مجلس الأمن في أداء دور هام في المساعدة لتسوية الصراعات في المنطقة الأفريقية، وستدعم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أفريقيا وستشارك فيها. وتدعو المجتمع الدولي وكيانات الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، إلى القيام بمزيد من الإسهامات الاستباقية والبناءة بصورة أكبر في صون السلم والأمن في أفريقيا.

ونحن على اقتناع بأن لدى شعوب أفريقيا الحكمة والقدرة اللازمتين لتحقيق الانتعاش الاقتصادي والتقدم الاجتماعي عن طريق جهودها الثابتة. والصين على استعداد للانضمام إلى البلدان الأفريقية والمجتمع الدولي لمواصلة الإسهام في قضية السلام والتنمية في أفريقيا.

السيد سانغو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على التقارير التي عرضها في إطار بنود جدول الأعمال التي نناقشها. وأغتنم هذه الفرصة أيضا للإشادة بالأمين العام ومبعوثه الخاص على عملهما على تعبئة

الدعم العالمي لمكافحة الملاريا، ونحن نسعى على وجه الخصوص إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ونجتمع اليوم لمناقشة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والتقدم في التنفيذ والدعم الدولي، وأيضا أسباب الصراع والنهوض بالسلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا وعقد دحر الملاريا في البلدان النامية، وخصوصا أفريقيا.

ونؤيد البيان الذي أدلى به اليمن باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

لقد تمَّ تصور الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا على أنها مخطط لوضع إطار للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا. واستطاعت أن تحدد مجالات العمل ذات الأولوية بما يتفق مع أهداف الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

وبالتالي، تستمد جنوب أفريقيا التشجيع من التقدم الذي أحرزه برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا، الذي يشكل إطارا لشبكات النقل الإقليمي والقاري، والطاقة والماء وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفي هذا الصدد، نشيد بالمؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية التي تعهدت بزيادة التزاماتها المالية تجاه أفريقيا بمبلغ ١٥ بليون دولار على الأقل في السنتين المقبلتين أو السنوات الثلاث المقبلة.

ولكننا قلقون من أن أفريقيا، على الرغم من أنها ستحتاج إلى استثمار في البنية التحتية يبلغ ٩٣ بليون دولار سنويا، تنفق حاليا ٤٥ بليون دولار سنويا. ولذلك من الأهمية بمكان أن نكفل الدعم للفجوة المالية المتبقية البالغة ٤٨ بليون دولار.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد كليب (إندونيسيا).

وفي سياق الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وُضع برنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا، وتستفيد بضعة بلدان أفريقية من تمويل مجموعة الثمانية الذي تمّ التعهد به في مؤتمر قمة لاكويلا في ٢٠٠٩، عن طريق كفالة وضع خطط استثمارية وطنية تابعة لبرنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا.

وبالإضافة إلى مساع أخرى لتيسير التنمية شهدنا عملية تعزيز الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران. ويتجلى ذلك في الزيادة في عدد أعضاء الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، الذي يبلغ الآن ٢٩ عضوا. وقد اتضح أن هذه الآلية لاستعراض الأقران المصممة على نحو فريد أداة فعالة لإحراز التقدم بشأن الحكم الرشيد في القارة.

وتشيد جنوب أفريقيا أيضا بالتقدم المحرز حتى الآن صوب الاندماج الكامل لوكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في هياكل وعمليات مفوضية الاتحاد الأفريقي.

لقد دعا الأمين العام المجتمع الدولي إلى توفير الدعم الكافي للاستراتيجيات التي تقودها أفريقيا لتسوية الصراعات بما يتفق مع أولويات الاتحاد الأفريقي.

وعلى الرغم من التحديات الكثيرة التي لا تزال أفريقيا تواجهها، حققت القارة خلال العقد المنصرم تحسينات بارزة في مجالات كثيرة، بما في ذلك بناء المؤسسات المستدامة.

إن إنشاء الاتحاد الأفريقي وأجهزته الفرعية، التي تشمل الهيكل الأفريقي للسلام والأمن، تدل على الالتزام القوي للقادة الأفارقة بالنهوض بالسلام والأمن في كل أنحاء القارة وعلى إرادتهم السياسية للقيام بذلك.

واتضح أن برنامج الاتحاد الأفريقي المعني بالتعمير والتنمية بعد انتهاء النزاع، آلية تدرجية لبناء السلام وتحقيق

التنمية ينبغي أن تُدعم وتُستدام على نحو هادف. ومن دواعي الشرف لجنوب أفريقيا أن تقود العمل الرائد لبرنامج الاتحاد الأفريقي هذا في السودان. والمطلوب الآن على نحو مستعجل هو أن تواصل الأمم المتحدة دعمها ومساعدتها للاتحاد الأفريقي بما يتفق مع توصيات تقرير برودي.

ومنذ ١٩٩٤، قدمت جنوب أفريقيا إسهامها المتواضع في تسوية الصراعات في القارة الأفريقية. وتحقيقا لهذا الغرض، وبما يتفق مع أهداف ''التعمير والتنمية بعد انتهاء النزاع''، أدت جنوب أفريقيا دورا هاما في التعمير وبناء القدرات بعد انتهاء الصراع في بلدان من قبيل بوروندي والسودان والجمهورية الصحراوية العربية الديمقراطية وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

إن التوزيع غير المنصف، في جملة أمور أخرى، للدخل والموارد داخل البلدان، وتسييس النشاط العرقي والتوزيع غير المتكافئ للسلطة السياسية وغياب صوت الأغلبية في صنع القرار أسباب منهجية لكثير من الصراعات التي تهدد السلام والاستقرار اللذين حُققا بشق الأنفس في الدول الأفريقية. وفي هذا السياق، نناشد المجتمع الدولي أن يركز مبادراته لتسوية الصراعات على التصدي للمسائل الهيكلية، بدلا من اختيار الطريق السهل، وهو طريق تناول الأسباب المباشرة التي عادة ما تدوم وقتا قصيرا. ولتحقيق حل دائم، ثمة حاجة إلى إدراك أهمية التنمية بوصفها حافزا على السلم والأمن.

ولذلك، ندعو الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بصورة عامة إلى العمل بالشراكة مع الدول الأفريقية لتحقيق إمكاناتها في المجالات الإنمائية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية.

في عام ٢٠٠٩، أطلق الزعماء الأفارقة تحالف القادة الأفريقيين لمكافحة الملاريا، واستمروا في إعطاء مكافحة الملاريا مكانا متقدما في جدول أعمالهم لعام ٢٠١٠.

إن قيام أعضاء المجتمع الدولي، بما في ذلك البنك الدولي والوكالات الأخرى، بإنشاء الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا قد أسهم بشكل كبير في رفع مستوى تدخلات مكافحة الملاريا، وأسفر عن خفض ملحوظ في الأعباء التي تسببها الملاريا.

وتدعو جنوب أفريقيا المجتمع الدولي إلى دعم الجهود الوطنية من خلال توفير المساعدة التقنية لتحسين نظم الرصد والتقييم من أجل تتبع التغييرات في التغطية والتخفيضات اللاحقة في عبء الملاريا والإبلاغ عن ذلك.

ونحن نشجع منتجي الناموسيات المعالجة بمبيدات الحشرات ذات الأثر الطويل على توفير نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية. كما ندعو البنك الدولي والشركاء من القطاع الخاص إلى مساعدة البلدان التي تتوطن فيها الملاريا على إنشاء مصانع لزيادة إنتاج الناموسيات.

وترحب جنوب أفريقيا بالاعتراف بنجاح استخدام مادة الـ دي. دي. تي في الرش الموضعي للأماكن المغلقة. وينبغي أن يسمح للبلدان بمواصلة استخدام مادة الـ دي. دي. تي، ما دامت تُستخدم وفقا للقواعد الدولية والمبادئ التوجيهية والمعايير.

وفي الختام ، فإن وفد بلادي يعترف بأن تقديم الدعم من المجتمع الدولي أمر بالغ الأهمية لنجاح التنمية في أفريقيا. وسنواصل العمل بالتعاون مع المجتمع الدولي على تحقيق الرؤية المتمثلة في بناء أفريقيا مزدهرة وخالية من عبء الفقر والصراع والمرض.

السيد كريستيان (غانا) (تكلم بالإنكليزية): أشيد بالأمين العام على تقاريره الشاملة بشأن المسائل الهامة المعروضة علينا اليوم.

ونعرب عن تأييدنا للبيان الذي أدلى به ممثل اليمن بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

لقد حققت أفريقيا إنجازات ملحوظة في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، التي تمثل رؤية جماعية للتنمية الاستراتيجية في أفريقيا. وولّد إدماج الشراكة مؤخرا في هياكل الاتحاد الأفريقي قوة دفع جديدة نحو تنفيذ المجالات ذات الأولوية.

وقد أُحرز تقدم مُثمر في القطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في القارة الأفريقية. وما برحت عناصر الحكم الرشيد تحظى بالتأييد على نحو جيد. إن اعتماد التعددية السياسية، وإجراء انتخابات منتظمة وحرة ونزيهة، واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان، واعتماد الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران من جانب العديد من البلدان الأفريقية في العقد الماضي تشهد على القيادة السياسية الخاضعة للمساءلة والروح المعمقة للديمقراطية التي تسود في القارة.

وبين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٧ نما الناتج المحلي الإجمالي سنويا بنسبة بلغت حوالي ٦,٥ في المائة، وهو أعلى معدل خلال أكثر من ٣٠ عاما. واقترن النمو المتسارع في معظم البلدان بمستويات تضخم معتدلة أو منخفضة واستقرار في الاقتصاد الكلي. وما لفت النظر بشأن هذا التحسن هو أنه كان واسع النطاق وغير مركز في عدد قليل من البلدان.

لقد تحققت إنجازات جديرة بالثناء في قطاعي الصحة والتعليم. وتتضمن النجاحات في مجال الصحة العامة القضاء على العمى النهري والجذام، والوقاية الكبيرة من انتشار شلل الأطفال والدودة الغينية والحصبة. وقد خفض العديد من البلدان الأفريقية بشكل ملحوظ من معدل انتشار متلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز، ويخضع عدد متزايد من الأفارقة الذين يحملون الفيروس لعلاج مضاد للفيروسات العكوسة.

وعلى الرغم من التقدم المحرز، ما زالت النظم الصحية في أفريقيا تعاني من نقص التمويل ونقص الموظفين وسوء التجهيز والتغطية الضعيفة للتطعيم. وما زالت الصراعات المسلحة والاتجار بالمخدرات تؤثر على مجتمعنا. وتسببت الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية في انخفاض أسعار الصادرات والتحويلات والاستثمارات الأجنبية، وانخفاض قيمة العملات المحلية، فضلا عن زيادة ديون أفريقيا. ويقل عجز المساعدة الإنمائية الرسمية بحوالي ١٤ بليون دولار عن التزام غلن إيغلز الأصلي. ولذلك، فإن قدرة أفريقيا على زيادة الموارد من أجل التنمية ستتأثر سلبا.

وتكتسي المساعدة الإنمائية الرسمية أهمية بالغة بالنسبة لأفريقيا، الآن أكثر من أي وقت مضى. وظل إجمالي تدفقات الموارد إلى أفريقيا أقل تنوعا مما كانت عليه في المناطق النامية الأخرى، كما أن حصتها من تدفقات الموارد الأخرى صغيرة نسبيا، مثل الاستثمار المباشر الأجنبي والسندات وحافظة الأسهم، بالمقارنة مع المساعدة الإنمائية الرسمية. إن التباطؤ الحاد في الإيرادات المحلية المقترن بانخفاض عائدات التصدير والتحويلات المالية، فضلا عن انعدام إمكانية الوصول إلى أسواق رأس المال الدولية، يؤكدان الحاجة الماسة إلى تقديم مزيد من الموارد من المجتمع الدولي، ولا سيما المساعدة الإنمائية الرسمية. وما هو مطلوب حاليا في أفريقيا ليس تجديد التعهدات ولكن الوفاء بالالتزامات التي قطعها شركاؤنا في التنمية.

ويمكن توفير الموارد لأفريقيا من خلال تنفيذ التدابير للحد من التدفقات المالية غير المشروعة على جميع

المستويات، وتعزيز ممارسات الكشف عن المعلومات المالية وتعزيز الشفافية فيها. ومن الأهمية بمكان تعزيز الجهود الوطنية والمتعددة الجنسيات لمعالجة هذه المسألة، بما في ذلك تقديم الدعم والمساعدة التقنية للبلدان الأفريقية لتعزيز قدراتها. وينبغي تنفيذ تدابير إضافية لمنع نقل الأصول المسروقة إلى الخارج والمساعدة في تحقيق الانتعاش وإعادة تلك الأصول إلى أفريقيا، بما يتسق مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

وترغب أفريقيا في الابتعاد عن الاعتماد على المعونة في المستقبل. ويمكن تحقيق ذلك إذا استطعنا شق طريقنا للخروج من الفقر. ومن شأن الدعم الكامل لنظام تجاري متعدد الأطراف وعالمي ومبني على القواعد وغير تمييزي ومنصف وشفاف وزيادة تطويره، من خلال العمل على وجه السرعة نحو اعتماد وثيقة ختامية شاملة ومتوازنة وطموحة لجولة الدوحة، أن يعود بالفائدة على أفريقيا، وأن يسهم في تعزيز اندماجها في النظام الاقتصادي العالمي.

ونحن ندعو المجتمع الدولي إلى تأكيد المعونة لصالح التجارة من أجل تقوية وتعزيز القدرات التجارية والتنافسية للبلدان الأفريقية وذلك لضمان تحقيق منافع منصفة من زيادة فرص التبادل التجاري وتعزيز النمو الاقتصادي.

وما زالت الملاريا تودي بحياة الأفارقة، وخاصة الأطفال الضعفاء والنساء الحوامل. كما أنها تحرمنا من موارد كبيرة مخصصة للتعجيل بالتنمية الاقتصادية. ونحن نعتقد أنه يمكننا بالتعاون مع شركائنا من كسب المعركة ضد الملاريا. ولذلك، يجب أن نستمر في تلك المعركة.

تتطلب تنمية القارة مسؤوليات مشتركة. وتحتاج الحكومات الأفريقية إلى تعزيز تعبئة الموارد المحلية وكذلك مواصلة إجراء الإصلاحات الجذرية التي تسهم في تحقيق التنمية.

وفي الختام، ترى غانا أن الطريق إلى الأمام لتلبية احتياجات التنمية في أفريقيا هو اتخاذ إجراءات منسقة ومتوازنة ومتكاملة على جميع المستويات لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بالكامل وفي الوقت المناسب والتصدي بصورة شاملة لجميع التحديات التي تواجه التنمية في أفريقيا.

السيد نونييس موسكيرا (كوبا) (تكلم بالإسبانية): في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، احتفل بلدنا بذكرى بدء حرب الاستقلال الأولى في عام ١٨٦٨. ورافق هذا الحدث التاريخي، الذي رسم دائما مسيرة تاريخنا الوطني، أحد أكثر الأعمال عدالة في تاريخنا وهو قيام كارلوس مانويل دي سيسبيديس، الأب الروحي للوطن الكوبي، بتحرير عبيده. ولذلك، فإن الاستقلال وتراثنا الأفريقي مرتبطان ارتباطا وثيقا بالهوية الوطنية الكوبية.

وكما ذكر الرئيس راؤول كاسترو، فإن أفريقيا ليست أسطورة بعيدة مكانا وزمانا – إنها الكرامة والتضحية والشجاعة والتحمل.

ووصل إلى جزيرتنا أكثر من مليون ونصف من الأفارقة المُستَعبَدين، قادمين من مناطق يقطنها العديد من البلدان الأفريقية، بما في ذلك أنغولا، بنن، بوركينا فاسو، توغو، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الرأس الأخضر، السنغال، سيراليون، غابون، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا – بيساو، الكونغو، كوت ديفوار، كينيا، ليبريا، ملاوي، مالي، موريتانيا، موزامبيق، نيجيريا. ولذلك، نحن فخورون بالإعلان أن الشعب الكوبي قد ورث بصورة مباشرة وبشكل طبيعي الشهامة والشجاعة وثقافة المقاومة من أفريقيا، التي ما فتئت تكافح ببسالة لعدة قرون للتغلب على التحديات التي ما زالت قائمة.

إن أعمق معتقدات الثورة الكوبية الأممية أتاحت المجال لبلدنا ليقف دائما إلى جانب أفريقيا، من الدعم غير

المشروط للكفاح ضد الاستعمار إلى المشاريع التعاونية في العديد من جوانب التنمية الاقتصادية – الاجتماعية في القارة. وقام أكثر من ٣٨١ ٠٠٠ مقاتل كوبي بالقتال بتفان دفاعا عن سلامة الدول الأفريقية الشقيقة وسيادتها لحوالي ثلاثة عقود. ولم نعد من أفريقيا إلا برفات رفاقنا الذين سقطوا وشرف تحقيقنا لواجبنا.

واليوم، يقدم أكثر من ٢ ٤٠٠ كوبي المساعدة لـ ٣٥ دولة أفريقية في تعزيز التنمية في مختلف المجالات بما في ذلك الصحة العامة والتعليم والزراعة والرياضة والبناء.

وسيواصل بلدنا الإسهام برأس المال البشري والخبرات في تعاونه مع بلدان عديدة من القارة. وفي برنامج الصحة الشامل لوحده، يعمل حوالي ١ ١٢٠ طبيباً وفني رعاية صحية من الكوبيين في ٢٣ بلدا أفريقياً، ويقدمون خدماتهم لأكثر من ٤٨ مليون نسمة.

ويدرس اليوم أكثر من ٢ ٢٠٠ شاب من ٤٥ بلدا أفريقياً في جامعاتنا ومعاهدنا الفنية، وقد تخرج أكثر من ٣٢ ٠٠٠ شاب من القارة في مختلف التخصصات.

لقد وقفت كوبا دائما مع أفريقيا، ووقفت أفريقيا مع كوبا. وخلال أكثر من ٥٠ سنة من الحصار الجائر والظالم المفروض على كوبا، وقفت الحكومات الأفريقية وشعوبها صفا وحدا ١٨ مرة في الجمعية العامة للدفاع عن حق الشعب الكوبي في تقرير مصيره.

إن البيانات التي ندلي بها هنا لن تكون مجدية إذا اضطرت بعد ذلك البلدان الأفريقية إلى الإنفاق على الديون الخارجية المخجلة خمسة أضعاف ما تنفقه على برامج الصحة والتعليم.

ولا بد من تغيير النظام الدولي الحالي، حيث تسعى الشركات القوية المتعددة الجنسيات إلى السيطرة على الموارد المعدنية في القارة الأفريقية، وحيث لا تفي البلدان الغنية، مع وجود استثناءات قليلة، بالتزاماتها بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية المتواضعة، وتتشبث بنظام تجارة وبراءات جائر يعرقل تحقيق التنمية في الدول الأفريقية.

ومن أجل معالجة مشاكل أفريقيا، من الضروري القضاء على فلسفة تحقيق الربح بأي ثمن، التي تدعم النظام الدولي الحالي.

وسيواصل بلدنا دعم الاتحاد الأفريقي وجميع آليات التنسيق الإقليمية في سعيها لإيجاد حلولهم لمشاكل أفريقيا. ومع ذلك، تحتاج أفريقيا أيضا إلى الدعم القوي من المجتمع الدولي. وتحتاج من الأمم المتحدة إلى اتباع نهج متكامل في حل مشاكل القارة المتعلقة بتحقيق أمنها وسلامها وتنميتها.

ونحن لا نطالب بالولاية الأبوية على أفريقيا، ولكن بالمساواة في الفرص، كجزء من نظام دولي أكثر عدلا وإنصافا. وذلك ما هو مطلوب لبلدان أفريقيا والدول النامية الأخرى لتتمكن من التصدي للتحدي المتمثل في العمل من أجل رفاه شعوبنا.

وفوق كل شيء، تحتاج أفريقيا إلى التضامن والاحترام وهي تستحقهما.

السيد موانيوالا (ملاوي) (تكلم بالإنكليزية): إنني إذ أتكلم بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الأمين العام على تقاريره عن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدوليين؛ وعن أسباب نشوب الصراعات وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا؛ وعن عقد دحر الملاريا في البلدان النامية لا سيما في أفريقيا.

وتؤيد المجموعة الأفريقية البيان الذي أدلت به اليمن بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

لقد كان عام ٢٠١٠ عاما متميزا بالنسبة للاتحاد الأفريقي وبرنامجه بشأن الشراكة الجديدة. وتجدر الإشارة إلى أن الجهود الحثيثة التي بُذلت لإدماج الشراكة الجديدة في هياكل الاتحاد الأفريقي وعملياته قد توجت في نهاية المطاف بالقرار الذي اتخذه مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي الرابع عشر، المنعقد في أديس أبابا، بإثيوبيا، بالإنشاء الرسمي لوكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

ووفقا لما أذن به قرار جمعية الاتحاد الأفريقي، فإن دور الوكالة بوصفها وحدة للتخطيط يهدف إلى تسهيل وتنسيق تنفيذ البرامج الإقليمية والقارية وتعبئة الموارد من أجل تنفيذ البرامج والمشاريع ذات الأولوية في أفريقيا. إن دور الوكالة في إجراء البحوث وتنسيقها وإدارة المعارف سيهيئ بيئة مؤاتية لتحقيق الأمن الغذائي والتنمية الزراعية في السنوات الخمس القادمة.

وقد اتخذت البلدان الأفريقية خطوات كبيرة لتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وشهدت السنة الماضية إحراز تقدم في تنفيذ مشاريع الشراكة الجديدة في القطاعات الرئيسية مثل البنية التحتية وبرنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا والتعليم والتدريب والبيئة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعلوم والتكنولوجيا. وبشكل مماثل، أحرز تقدم في المضي قدما بالآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، بانضمام ٣٠ بلدا وتم استعراض ١٢ بلدا.

وأبرز الاجتماع العام الرفيع المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية الذي اختتم أعماله للتو حقيقة أنه لا يوجد أي بلد في أفريقيا يسير على الطريق الصحيح نحو بلوغ جميع الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وفي هذا الصدد، دعا مؤتمر القمة إلى مزيد من الاهتمام بأفريقيا، لأن القارة هي المنطقة الوحيدة حيث الفقر آخذ في الازدياد.

ومما يزيد هذا السيناريو سوءا الأزمات المتعددة، بما في ذلك الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وازدياد أسعار الغذاء والطاقة وتأثير تغير المناخ. ومن أجل التخفيف من آثار الأزمات المتعددة والقضاء عليها، اضطرت معظم الحكومات الأفريقية إلى تحويل مواردها المحدودة لإيجاد حلول قصيرة الأجل. وقد أدى ذلك إلى عكس اتجاه المكاسب الإنمائية.

ولذلك، هناك حاجة ملحة إلى تجديد الالتزامات بدعم أفريقيا في تلبية احتياجاتها الخاصة، من أجل تخفيف الآثار المتعددة الأبعاد للأزمات ومساعدة البلدان الأفريقية على استرداد ما فقدته من تقدمها نحو تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وعلى وجه الخصوص، ينبغي للشركاء في التنمية الوفاء بالتزاماتهم بمساعدتها. ووفقا لتقرير الأمين العام عن الشراكة الجديدة، تلقت أفريقيا منذ عام ٢٠٠٤ ما بين ٣٢ في المائة و ٣٥ في المائة من إجمالي الزيادة في المساعدة الإنمائية الرسمية، وهذا أقل بكثير من الزيادة البالغة ٥٠ في المائة التي التزم بها في غلن إيغلز. ومن المرجح أن أفريقيا لن تحصل إلا على حوالي ١٢ بليون دولار من الزيادة المنشودة في غلن إيغلز والبالغة ٢٥ بليون دولار.

وعلى الرغم من أن أفريقيا لا تنتج سوى ٤ في المائة من إجمالي الانبعاثات العالمية لثاني أكسيد الكربون، فهي المنطقة الأكثر تعرضا لتغير المناخ العالمي والأقل تجهيزا للتعامل مع نتائجه. وتؤثر التغيرات في أنماط الطقس تأثيرا مباشرا على توافر المياه، والإنتاج الزراعي والأمن الغذائي. وبينما يزداد تغير المناخ وتتعمق آثاره، فإن التكيف فيما بين المجتمعات في أفريقيا يصبح صعبا بشكل متزايد.

وبسبب عدم وجود موارد مالية كافية، وعدم بناء القدرات والتكنولوجيا الملائمة، تشكل الإدارة البيئية تحديا خطيرا. ونتيجة لذلك، فإن القارة لا تزال تشهد التصحر

والعواصف الرملية والتلوث وفقدان النظم البيئية الناجم عن سرعة التحضر. وتخسر أفريقيا حاليا مساحات كبيرة من الغابات كل عام.

وتعاني أفريقيا من افتقار حاد إلى البنى التحتية. ويحول ذلك العجز دون تحقيق القارة كامل إمكاناتها للنمو الاقتصادي والقدرة التنافسية العالمية وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك الحد من الفقر. أما خدمات البنية التحتية الحديثة، فإن أشد الناس فقرا يتعذر عليهم إلى حد كبير الحصول عليها. فحوالي ٦٠ في المائة من سكان الريف في البلدان الأفريقية فقراء ولا يحصلون على الرعاية الصحية والتعليم والعمل بأجر. لذلك، هناك حاجة ملحة إلى زيادة حجم الاستثمارات في البنية التحتية، لأنها أمر بالغ الأهمية لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية.

وينطوي تحسين الإنتاجية الزراعية والربحية على إمكانات ضخمة للتنمية الاقتصادية في قارة ريفية. وينتج صغار المزارعين في المناطق الريفية أكثر من ٩٠ في المائة من الإمدادات الغذائية في القارة. ومع ذلك، يمثل صغار المزارعين، بالإضافة إلى الفقراء من غير مالكي الأراضي والفقراء في المناطق الحضرية، أكثر من ٥٠ في المائة من السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي.

وللتصدي للفقر والقضاء على الجوع في جميع أنحاء القارة، يمثل النمو الزراعي المستدام أولوية قصوى، على النحو المتوخى في البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا. ويرتبط الجوع والصحة ارتباطا لا ينفصم بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. إن سوء التغذية يدمر الأطفال ويكبت إمكاناتهم، مما يؤدي إلى حرمان وجوع دوريين.

وتواجه أفريقيا تحديات في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالصحة بحلول عام ٢٠١٥. إن إمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية، مثل تنظيم الأسرة، والرعاية الصحية للأمهات، والوقاية من الملاريا وفيروس نقص المناعة البشرية وعلاجهما، ما زالت في غاية البؤس. ونتيجة لذلك، فإن معدلات الوفيات بين النساء الأفريقيات من مضاعفات الحمل والولادة مرتفعة جدا. ومع ذلك، فإن الواقع على الأرض هو النقص الحاد في العاملين في المجال الصحي في أفريقيا، وضعف النظم الصحية التي تعاني بشدة من نقص التمويل بسبب عدم وجود التزامات في الميزانيات الوطنية والدولية.

وتقر الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بالدور البالغ الأهمية للقطاع الخاص، سواء أكان محليا أم مملوكا لجهة أجنبية، كمحرك للنمو الاقتصادي في القارة.

وما زالت أفريقيا تعاني من الأزمات والصراعات العنيفة والطويلة الأجل، وفي بعض الحالات المتداخلة، التي تسببت في معاناة بشرية هائلة. وفي ضوء الآثار الخطيرة للصراع على عدة جوانب من التنمية في أفريقيا، تم إطلاق مبادرات مثل بناء السلام وإعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع والتنمية على مستوى القارة وعلى المستوى الإقليمي لمعالجة مسائل الصراع.

وأحد المواضيع المحورية في جدول أعمال الاتحاد الأفريقي/الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا هو الجمع بين مسائل السلام والأمن والحوكمة والتمسك بالمبادئ الدستورية والتنمية الاقتصادية والشراكات الدولية. وفي هذا الصدد، تؤكد المجموعة الأفريقية مرة أخرى الحاجة الملحة إلى إنشاء آلية رصد لمتابعة جميع الالتزامات المتصلة بالتنمية في أفريقيا، على النحو الوارد في الإعلان السياسي بشأن عملية استعراض احتياجات التنمية في أفريقيا، وعلى النحو الموصى به في تقرير الأمين العام. ونرى أنه ينبغي أن تكون العملية تحت رعاية الجمعية العامة. وسيجري استعراض تنفيذ

التزامات الحكومات الأفريقية وشركائها في التنمية، بدءا من الدورة المقبلة للجمعية.

السيد أوبراين (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): نشكر الرئيس على عقد هذه المناقشة المشتركة بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وعقد دحر الملاريا في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا. وسأتناول كل بند على حدة.

أولا، ما زالت الشراكة الجديدة توفر إطارا هاما للتصدي للتحديات الحرجة التي تواجه القارة الأفريقية. ونحن نرحب بإدماج الشراكة الجديدة في هياكل الاتحاد الأفريقي وعملياته. ويمثل هذا عهدا جديدا للشراكة في تنفيذ أولوياتها من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ويسعد الحكومة الأسترالية أنها تدعم جهود أفريقيا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. لقد ضاعفنا مساعداتنا الإنمائية الخارجية المقدمة إلى أفريقيا خلال السنوات الثلاث الماضية، وبناء على التوقعات الحالية ستتضاعف ميزانيتنا الإنمائية مرة أخرى بحلول عام ٢٠١٥. وفي هذا المجال، جعلنا جهودنا تتماشى مع جهود الحكومات الأفريقية والمؤسسات والشركاء المتعددي الأطراف والجهات المانحة الأخرى، من أجل ضمان فعالية زيادة تعاوننا مع أفريقيا.

ويجري تنفيذ برنامج أستراليا للأمن الغذائي في أفريقيا الذي تبلغ ميزانيته ١٠٠ مليون دولار ويمتد لأربع سنوات بالشراكة مع المنظمات الإقليمية الرئيسية في إطار البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا التابع للشراكة الجديدة. وتعترف أستراليا بأن البرنامج الشامل يمثل آلية رئيسية لتنفيذ مبادئ لاكويلا بشأن الأمن الغذائي العالمي، وتعتبر الشراكة الجديدة أداة هامة للمضي قدما بالبرنامج.

إما في مجال التعامل مع المياه والصرف الصحي – وهو أحد المجالات الهامة الأخرى ذات الأولوية للشراكة الجديدة – فإن جهود أستراليا تتماشى مع الأولويات المملوكة أفريقياً والمرتكزة على أفريقيا، وخاصة تحقيق الرؤية الأفريقية للمياه لعام ٢٠٢٥.

كما تعزز أستراليا شراكتها مع الاتحاد الأفريقي على نطاق أوسع. ففي الشهر الماضي، سعدنا بالتوقيع على مذكرة تفاهم مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ينبغي أن تعمل على تعزيز التنسيق والتعاون في المجالات ذات الاهتمام المشترك في أفريقيا.

وعلى سبيل التوضيح، ستعمل أستراليا عن كثب مع مفوضية الاتحاد الأفريقي كجزء من برنامج الـ ١٤٠ مليون دولار الخاص بنا لدعم صحة الأم والطفل في شرق أفريقيا، تقديرا لدور اللجنة الفريد من نوعه في مجال الدعوة على مستوى القارة بشأن تلك المسائل.

وتشارك أستراليا الأمين العام الشعور بخيبة الأمل بشأن عدم إحراز تقدم في جولة الدوحة للمفاوضات التجارية. وتسعى أستراليا نحو تحقيق نتائج لصالح التنمية وإصلاح التجارة الزراعية والنظام التجاري المتعدد الأطراف. وتحقيق نتائج إيجابية إثر جولة الدوحة، إلى جانب أنشطة المعونة من أجل التجارة الفعالة في المنطقة، سيساعد بلا شك أفريقيا على الخروج من الفقر بفضل التجارة.

وكما ذكر وزير الخارجية رود أثناء مؤتمر قمة الأهداف الإنمائية للألفية الذي عُقد الشهر الماضي، ينبغي للبلدان المانحة تطبيق أن تفعل ما تقول وفاء بالتزاماتنا. وهذا هو ما تسعى أستراليا نحو تحقيقه بالفعل. وعلى هذا النحو، فإننا نتطلع إلى مناقشة اقتراح الأمين العام مع الدول الأعضاء الأخرى من أجل آلية رصد أفضل لالتزامات تنمية أفريقيا، تعزيزاً للشعور بالمشاركة والمساءلة المتبادلة التي ينبغي أن تقوم بين الدول الأعضاء المانحة والمتلقية.

أنتقل الآن إلى عِقد دحر الملاريا في البلدان النامية. فبينما نقترب من نهاية العقد، لا يزال المرض له أثر خطير اقتصادياً وبشرياً في جميع أنحاء العالم. وتعد الملاريا وقوداً لحلقة الفقر، التي يعاني منها في المقام الأول، الفقراء أضعف والفئات. وإنها لمأساة غير مقبولة أن تبقى الملاريا قاتلاً رئيسياً للأطفال في أفريقيا.

ويمكننا استشعار بعض التشجيع من التقدم المُحرز في مكافحة هذا المرض والنتائج التي بدأنا نلاحظها. فانخفاض حالات الإصابة بالملاريا والوفيات في تلك البلدان الأفريقية المكبلة بالأعباء والتي حققت حماية كبيرة لعدد سكانها باستخدام الناموسيات وباتباع برامج العلاج، يؤكد أننا نعي تماماً ما هو المطلوب تحديداً لمكافحة هذا المرض. ومع ذلك، علينا مواصلة جهودنا.

ويلعب الصندوق العالمي لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا دوراً هاماً في مكافحة الملاريا في الدول النامية. ففي الأسبوع الماضي، أعلنت أستراليا التزامها بمبلغ ٢١٠ مليون دولار على مدى ثلاث سنوات لدعم العمل الجاد للصندوق العالمي. ويمثل هذا الالتزام زيادة بنسبة ٥٥ في المائة عن التزام أستراليا على مدى آخر ثلاث أعوام للصندوق العالمي، كما يبين التزامنا بدعم الجهود العالمية الرامية إلى البناء على النجاحات التي تحققت خلال السنوات العشر الماضية، وإلى وقف انتشار الملاريا في جميع أرجاء العالم.

وتكمّل برامج أستراليا الثنائية دعمنا للصندوق العالمي. وتضطلع أستراليا بدور قيادي في الحد من عبء الملاريا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، حيث توجد نحو ٦٢ في المائة من حالات الإصابة بالملاريا التي تحدث خارج أفريقيا.

ومن خلال مبادرة الملاريا في منطقة المحيط الهادئ، تقوم أستراليا بتقديم الدعم الموجه التقني والإداري لمساعدة الحكومات على تنفيذ خطط عملها الوطنية لمكافحة الملاريا. وتُحرز هذه المبادرة تقدماً مثيراً للإعجاب. ففي جزر سليمان، انخفض معدل الإصابة بالملاريا من ١٩٩ حالة لكل ١ ٠٠٠ شخص في عام ٢٠٠٣ إلى ٧٧ حالة لكل ١ ٠٠٠ شخص في عام ٢٠٠٩، في حين انخفض المعدل في فانواتو من ٧٤ إلى ١٥ حالة لكل ١ ٠٠٠ شخص. وقد أبرزت هذه المبادرة أهمية العمل ضمن إطار النظم الحكومية الشريكة ذات القيادة السياسية القوية والتي تقوم بتوفير الخبرة التقنية المناسبة. وستواصل أستراليا دعم مكافحة الملاريا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وعلى مستوى العالم. ونحن نهدف إلى البناء على النجاحات التي حققناها حتى الآن، كما نهدف إلى تحقيق الأهداف المحددة لنا في الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

السيدة بيسوا (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر رئيس الجمعية العامة لعقد هذه المناقشة المشتركة بشأن التنفيذ والدعم الدولي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وبشأن عِقد دحر الملاريا في البلدان النامية. وإنني أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن خالص تقديرنا لجودة جميع التقارير والمذكرات (A/65/152، و A/65/165، و A/65/167 و A/65/62، و A/65/62/Add1 و A/65/210) التي قدمها الأمين العام بشأن كلا البندين المطروحين قيد مناقشتنا اليوم.

وتؤيد البرازيل البيان الذي أدلى به ممثل اليمن بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

وتدعم البرازيل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا باعتبارها مبادرة نموذجية أفريقية المنشأ والقيادة. وتنعكس الأولوية القصوى التي نعزوها على الشراكة

في طائفة واسعة من مشاريع التعاون التقني التي يجري تنفيذها بمشاركة مختلف البلدان الأفريقية. وتوجه مشاريع تعاوننا دوماً نحو نقل المهارات وبناء القدرات المحلية وتمكين العمال المحليين في إطار المشاركة والملكية التامة للحكومات الأفريقية.

ففي عام ٢٠٠٩، مثلت مشاريع التعاون البرازيلية في أفريقيا ٥١ في المائة من إجمالي استثماراتنا في مجال التعاون التقني مع البلدان النامية الأخرى. وتم تنفيذ مبادرات، بمشاركة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية وحدها، تعادل ٦٣ في المائة من ذلك المجموع. وتشمل مجموعة واسعة، ضمن نطاق التعاون التقني مع أفريقيا، من المشاريع في مجالات مثل التعليم والزراعة وتربية الماشية، والعلوم، والطاقة والصحة. وتشارك البرازيل الدول الأفريقية في ١١٧ من المشاريع.

ويتسق مجال تعاوننا مع أفريقيا مع تركيز الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا على الزراعة لأنها وسيلة لتوليد الثروة والقضاء على الفقر. وقد قام الاتحاد البرازيلي لهيئة البحوث الزراعية – وهي شركة تابعة للدولة – حديثاً بتأسيس مكتب له في أكرا، بهدف دعم التقدم التكنولوجي وزيادة الإنتاجية في منطقة السافانا الأفريقية. وهو يمثل أشمل مجموعة للبيانات عن الزراعة في المناطق المدارية، ويعمل على تقديم المساعدة لما يربو على ٣٠ بلداً في المنطقة.

ويجري حالياً تنفيذ مشاريع، تهدف إلى تحسين القدرات المحلية في مجال تربية الثروة الحيوانية، مع الرأس الأخضر والسنغال وزامبيا. كما أن هناك مبادرات ترمي إلى تحسين الزراعة الأسرية والتدريب المهني في المناطق الريفية قيد التنفيذ في أنغولا والكاميرون وكوت ديفوار وليبريا وموزامبيق ونيجيريا. وتعرض وكالة التعاون البرازيلية، في مجال التدريب والزراعة، برنامجاً مفتوحاً لجميع البلدان الأفريقية، ويتشكل حول ثلاثة مجالات رئيسية هي السياسات الزراعية العامة والبحوث الزراعية وتدريب المنتجين المحليين.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد كليب (إندونيسيا).

وظلت البرازيل تدعو باستمرار إلى التوصل إلى نتيجة مبكرة، أساسها التنمية، لجولة الدوحة. وليس هناك قطاع اقتصادي أكثر أهمية من الزراعة لتحقيق التنمية المستدامة. وفي إطار الجولة، قررت البرازيل من جانب واحد إتاحة الوصول إلى السوق المعفي من الرسوم والحصص بالنسبة لصادرات أقل البلدان نموا، التي يقع ثلثاها في أفريقيا. علاوة على ذلك، من أجل زيادة فرص وصول منتجي أفريقيا إلى سلسلة الأقطان وزيادة دخل المزارعين والتوسع لصالح عروض العمل، قامت البرازيل بالمشاركة في مشاريع النقل التكنولوجي مع ما يُدعى ببلدان ''القطن – ٤'' وهي بنين وبوركينا فاسو وتشاد ومالي.

كما قمنا كذلك بالعمل على تعزيز الحوار السياسي في المنطقة، بغية توسيع نطاق وعدد الشركاء من البلدان النامية. وفي هذا المجال، يشكل مؤتمر قمة أفريقيا وأمريكا الجنوبية أفضل مثال على البرامج المبتكرة من أجل رفع سبل الحوار والتعاون. وفي السنوات الست الماضية، ازداد حجم التجارة عبر المنطقتين من ٦ إلى ٣٦ مليار دولار، مما أسهم في تنمية كل من أمريكا الجنوبية وأفريقيا.

كما أدى الحوار فيما بين الإقليمين إلى تحسين التعاون المعني بالبنية التحتية، كواحد من المجالات الرئيسية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ويشجع إعلان نويفا إسبارطة (إسبارطة الجديدة)، الموقع في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، على تبادل الخبرات والمبادرات في مجال البنى التحتية بين وكالات أمريكا الجنوبية – مثل مبادرة تكامل البنى

التحتية الإقليمية في أمريكا الجنوبية ومجلس البنى التحتية والتخطيط التابع لاتحاد أمم أمريكا الجنوبية والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

إن الآثار الصحية للجهود العامة المبذولة لتعزيز التنمية واضحة ويؤكدها مجددا عدد من الوثائق الدولية المتفق عليها، مثل إعلان الألفية (القرار ٥٥/٢). والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا تدرك حقا الصلات الوثيقة فيما بين الرعاية الصحية والفقر والإقصاء الاجتماعي، والتهميش والتدهور البيئي في أفريقيا. وتتفق البرازيل تماما مع المبدأ الأساسي لاستراتيجية الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وهو أن الأمراض التي يمكن الوقاية منها وعلاجها لا تتسبب في الوفيات غير الضرورية والمعاناة التي لا توصف فحسب، بل إنها تمثل أيضا إهدارا كبيرا للموارد الوطنية، التي تزيد من عرقلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ولذلك تولي مبادرات التعاون البرازيلية أهمية كبيرة لبناء وتطوير القدرات في مجال الرعاية الصحية. ونشارك حاليا مع موزامبيق في إنشاء مرفق للأدوية لإنتاج العقاقير المضادة للفيروسات العكوسة لاستخدامها في مختلف البلدان الأفريقية. ويجري تنفيذ مشاريع أخرى في بلدان مثل ليبريا وبوركينا فاسو وبوتسوانا وغانا وزامبيا وذلك لدعم تحسين النظم الصحية الوطنية.

وتلتزم الحكومة البرازيلية التزاما قويا بالجهود الدولية لمكافحة الملاريا. وتتجلى مشاركتنا من خلال التعاون الثنائي والمشاركة في الجهود المتعددة الأطراف. ويتجسد ذلك الالتزام في مشاركتنا الحثيثة في الشراكة من أجل دحر الملاريا، والمرفق الدولي لشراء الأدوية، والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا.

لقد أحرز المجتمع الدولي تقدما ملحوظا في السنوات القليلة الماضية في السعي إلى تحقيق الأهداف المتمثلة في استفادة الجميع من خدمات الوقاية من الملاريا وعلاجه بنهاية عام ٢٠١٠ وخفض معدل الوفيات بسبب الملاريا على نطاق العالم إلى ما يقرب من الصفر بحلول عام ٢٠١٥. وفضلا عن التوسع في استخدام الناموسيات المعالجة بمبيدات الحشرات، من الضروري أن تضع الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي آليات لكفالة حصول الجميع على الأدوية المجانية أو بأسعار ميسورة لعلاج المصابين فعلا بالملاريا.

وكما هو الحال في العديد من مناطق العالم الأخرى، فإن حالات الإصابة بالملاريا في البرازيل ترتبط بعملية الاستعمار. واليوم، توجد أكبر أعداد من الإصابات في المدن. ومع ذلك، وبحكم خبرتنا الوطنية، فإنه يمكن تقليص عدد الحالات بتوسيع الخدمات الصحية وتكامل أنشطة مكافحة المرض ورعاية المصابين به.

إن الحكومة البرازيلية ملتزمة بمواصلة تعزيز الوقاية من المرض ومكافحته بغية الإبقاء على عدد الإصابات منخفضا بصورة متواصلة، لا سيما في أكثر المدن عرضة لذلك. ولتحقيق ذلك الهدف، أطلقنا برنامجا وطنيا لمكافحة الملاريا. وبالحصول على الموارد الممنوحة من الصندوق العالمي، يهدف البرنامج إلى تقليص عدد حالات الإصابة بالملاريا بنسبة ٥٠ في المائة في ٤٧ بلدية مسؤولة عن ٧٠ في المائة من الإصابات المسجلة في البرازيل.

إن البرازيل، وبوصفها أحد البلدان المبتلية بالمرض، عاقدة العزم على العمل مع المجتمع الدولي والبلدان النامية الأخرى، خاصة في أفريقيا، لتخليص العالم من ويلات الملاريا.

السيد بن مهدي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): إن هذه المناقشة بشأن تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والدعم الدولي الذي تلقته تجري في وقت يتسم باستمرار الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، التي لا تزال آثارها

تتبدى أكثر ما يكون في أفقر البلدان، لا سيما في أفريقيا، بالرغم من ظهور بعض المؤشرات المشجعة على استئناف النمو الاقتصادي. وتعقد هذه الجلسة أيضا في أعقاب الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، الذي أتاح الفرصة لإبراز المشاكل والتحديات التي تواجهها البلدان الأفريقية ونوع الخطوات اللازمة لإدماجها في الاقتصاد العالمي.

والجزائر، بوصفها أحد البلدان التي أسهمت في تعزيز الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، تود أن تشدد على أهمية هذه الآلية الابتكارية، التي توفر إطارا مناسبا لإقامة شراكات تستند إلى النهج الجديد للتعاون والتنمية في أفريقيا.

والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا استراتيجية متكاملة وإطار للتنمية يشمل التزام أفريقيا بممارسة القيادة على نحو فعال في التحكم في مصيرها وجميع جوانب عملية تنميتها، مع تحقيق الهدف النهائي المتمثل في توطيد الحكم الرشيد، وتحقيق السلام والأمن والتكامل على الصعيد الإقليمي وعلى نطاق القارة. وتركز السياسات العامة في هذا الإطار على المسائل ذات الأولوية مثل استقرار الاقتصاد العالمي، وإقامة البنى التحتية الأساسية، وتعزيز التنمية البشرية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومكافحة الأمراض الوبائية.

إن أفريقيا مركز رئيسي للتنمية الاقتصادية التي تعتبر على نحو متزايد مجالا جديدا للاستثمار والنمو الاقتصادي العالمي. ويعود الفضل في ذلك إلى الموارد الطبيعية الكبيرة في القارة والتقدم المحرز في الحوكمة الاقتصادية نتيجة للجهود الرئيسية المبذولة للإصلاح في مجالات النظام المالي وسياسات الميزانية والتمويل واستقرار الاقتصاد الكلي الذي يتمتع به العديد من البلدان الأفريقية. وبالتالي، ينبغي لأفريقيا ألا تبقى على هوامش عمليات صنع القرار الدولية أو تقبل على نحو سلبي بتحمل الآثار الضارة.

وفي إطار العملية المؤسسية للاتحاد الأفريقي لتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، أنشأ وكالة للتخطيط والتنسيق لتحل مكان أمانة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وبذلك فهو يشير إلى الانتقال على نحو فعال من مرحلة زيادة الوعي إلى مراحل تنفيذ المشاريع على الصعيد الإقليمي وعلى نطاق القارة وإدماج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في هياكل الاتحاد. وهذا النهج القائم على التكامل يمكن أن يكفل قدرا أكبر من الفعالية في تحمل المسؤولية عن البرامج والأنشطة وفي تشجيع شركائنا الإنمائيين على الوفاء بالتزاماتهم بشكل كامل فيما يتعلق بتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

إن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، بوصفها استراتيجية أفريقية للتنمية المستدامة، وآلية استعراض الأقران، التي أنشأتها الاستراتيجية لتعزيز الحكم الرشيد وسيادة القانون في القارة، هي أصول رئيسية في سجلات الإنجازات الكبيرة التي حققتها أفريقيا. ولا تزال آلية استعراض الأقران تعمل على تعزيز مركزها بوصفها أداة لتعزيز الحكم الرشيد في أفريقيا. ولقد التزم بها حتى اليوم أكثر من ٣٠ بلدا أفريقيا، وجرى استعراض ١٤ بلدا. وكانت الجزائر من بين أوائل البلدان الأفريقية التي عرضت نفسها طواعية على آلية استعراض الأقران، مما يجسد رغبتنا في تكريس الحكم الرشيد في جميع المجالات.

كما أن أفريقيا اليوم، على الرغم من الفجوات والعراقيل التي لم نتغلب عليها بعد، بمقدورها تقديم تقرير محترم للغاية عما حققته من نتائج في مختلف المجالات ذات الأولوية وتحظى الآن القطاعات الرئيسية مثل الزراعة والبيئة والمرافق الأساسية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

السلكية واللاسلكية باهتمام متواصل في أفريقيا. وتتطلب المشاريع في تلك المجالات تمويلاً كبيراً، لا يمكن للاقتصادات الأفريقية إلاّ أن توفر جزءاً منه. وتبلغ الاحتياجات الاستثمارية في البنية التحتية في أفريقيا ٩٣ بليون دولار، لكن القارة لا تستطيع توفير سوى ٤٥ بليون دولار لتلبيتها سنوياً.

إن مكافحة الأوبئة هي أيضاً من ضمن أولويات القادة الأفارقة، وأُدرجت في استراتيجيات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد). فالملاريا لا تزال تقتل قرابة مليون أفريقي كل عام. وهي تضر أيضاً بملايين الناس، معظمهم من الحوامل وصغار الأطفال. بالإضافة إلى ذلك، تبلغ التكلفة من حيث الخسائر الاستثمارية ١٢ بليون دولار تقريباً. وترحب الجزائر بمبادرة بعض البلدان الأفريقية إلى إطلاق تحالف القادة الأفريقيين لمكافحة الملاريا، الذي يرمي إلى تكملة الجهود المبذولة لمكافحة ذلك المرض على أعلى مستوى من السياسات والاستراتيجيات الدولية والوطنية والمحلية. وسوف يعتمد نجاحها على درجة انخراط البلدان الأفريقية في تنفيذها، ولكن قبل كل شيء على نوع المساعدة التي يوفرها الشركاء الإنمائيون.

بالإضافة إلى ذلك، أُحرز تقدم كبير في تنفيذ برنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا، بفضل البلدان العديدة التي وفت بالتزامها بتكريس ١٠ في المائة من ميزانياتها للزراعة.

علاوة على ذلك، كان هناك دعم ثابت لخطة عمل أفريقيا المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من مؤتمر القمة الذي عقده الإتحاد الأفريقي في كمبالا في شباط/فبراير ٢٠١٠.

ومع ذلك، إن دعم المجتمع الدولي للبلدان الأفريقية لا يزال غير كافٍ، ولا سيما بالنظر إلى التراجع المشهود نتيجة تهميش القارة المديد من جانب الاقتصاد العالمي، والتحديات الرئيسية التي يتعين التغلّب عليها في شتى القطاعات. ووفدي على اقتناع بأن إعادة إطلاق التنمية الاقتصادية المستدامة في القارة الأفريقية ستعتمد على تنفيذ الشراكة المعززة مع الشركاء الإنمائيين، حيث تترافق الإصلاحات التي تقوم بها البلدان الأفريقية مع الدعم المستدام من البلدان المتقدمة النمو.

ويجب أن تتخذ البلدان المتقدمة النمو خطوات ملموسة لإعادة إطلاق الاقتصادات الأفريقية، وتشمل هذه الخطوات تيسير الوصول إلى أسواقها، لا سيما بشأن المنتجات الزراعية، بغية زيادة شراكة أفريقيا في التجارة العالمية. ويجب عليها أيضاً أن تفي بالتزاماتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، خاصة بشأن تكريس ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، فضلاً عن الالتزامات التي تم التعهد بها في منتديات أكثر تقييداً، من قبيل مجموعة الثمانية.

وثمة تدابير أخرى من البلدان المتقدمة النمو ينبغي أن تشمل التشجيع على المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان الأفريقية، بغرض إعادة إطلاق النمو الاقتصادي، وخلق الوظائف، والإسهام في خفض مستوى الفقر. وينبغي تخفيف الديون أو شطبها لأقل البلدان الأفريقية نمواً.

في الختام، تود الجزائر أن تعرب عن تقديرها لإسهامات والتزامات الشركاء العديدين، التي مكّنت من إحراز التقدم في مجالي الحكم الرشيد والتنمية المستدامة. وندعو إلى بذل قدر أكبر من هذه الجهود.

السيد روبن (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، تود إسرائيل أن تهنئ الرئيس على انتخابه. ونحن نتطلع إلى نجاحه في الاضطلاع بعمل الجمعية العامة. وأود أيضاً أن أشكره على عقد هذه المناقشة الهامة.

وترحب إسرائيل بالتقرير الثامن الموحد للأمين العام عن الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (A/65/167). ويثير التقرير مسائل هامة، ويسلط الضوء على مشاريع كبيرة تؤثر إيجاباً على مسار التنمية في البلدان الأفريقية. وفي أعقاب مؤتمر قمة الأهداف الإنمائية للألفية، تهيئ المناقشة الجارية اليوم فرصاً جديدة لمواجهة التحديات الإنمائية الفريدة بالنسبة إلى البلدان الأفريقية، ولإعادة التزامنا بالبرامج التي ستتكلل بالنجاح في المنطقة.

وتقيم إسرائيل علاقات بعيدة العهد مع أفريقيا. والواقع أن تيودور هرتزل، أبا الصهيونية، كتب في كتابه ألتنيولند عام ١٩٠٢، ”عندما أشهد خلاص اليهود، شعبي، أود أيضاً أن أساعد في خلاص الأفارقة“. ولقد بدأ العديد من علاقاتنا التعاونية القوية في المنطقة عام ١٩٥٨ خلال زيارة تاريخية إلى الدول الأفريقية المستقلة حديثاً قامت بها غولدا مائير، وزيرة خارجية إسرائيل حينذاك. ومؤخراً، زار وزير الخارجية أفيغدور ليبرمان عدداً من البلدان الأفريقية، كجزء من حملة لتعميق التزام إسرائيل بتنمية القارة.

إن الوكالة الإنمائية الدولية التابعة لإسرائيل، ماشاف، تكمن في صميم جهودنا الإنمائية في أفريقيا. وتعمل ماشاف بشكل وثيق مع عدة شركاء في القارة في مجالات من قبيل التنمية المستدامة، والصحة العامة، والأمن الغذائي، والتعليم، والمساواة بين الجنسين، مع التركيز الكبير على الأهداف الإنمائية للألفية. واسمحوا لي أن أتشاطر والجمعية بعضاً من الجهود الإنمائية لإسرائيل في القارة.

توفر إسرائيل للبلدان الأفريقية خبرتها الواسعة في مجال الزراعة من أجل مكافحة الجوع والفقر المدقع. وإسرائيل، بوصفها بلداً قاحلاً ذا مناخ يشبه المناخ في مناطق أفريقية عديدة، لا تزال تقدم الدروس التي استخلصتها خلال فترة تنميتها، عن طريق عدد من البرامج والشراكات. وأحد هذه المشاريع، الابتكار التكنولوجي – الزراعي للتخفيف من حدة الفقر، يدرّب المزارعين على استعمال التقنيات البسيطة والرخيصة الثمن، من قبيل تناوب المحاصيل، والري بالتنقيط، بغية رفع الإنتاج إلى أقصى حد، في الأراضي التي أُفرط في زراعتها من قبل أو في الأراضي القاحلة.

بالإضافة إلى ذلك، أطلقت إسرائيل مؤخراً شراكة ثلاثية الأطراف مع حكومتي ألمانيا وإثيوبيا لمساعدة المزارعين الإثيوبيين في اعتماد ممارسات زراعية متطورة، تساعد على كفالة التنمية المستدامة، وتحسّن الأمن الغذائي. وهذا التعاون الثلاثي الأطراف يبرز القيمة الكبيرة لتنويع الشراكات.

وتعمل إسرائيل، فيما تنفذ القرار الذي شاركت في تقديمه لفترة السنتين المعنون ”التكنولوجيا الزراعية من أجل التنمية“، على زيادة تطوير وتوسيع هذه الشراكات. ويناشد القرار الدول الأعضاء أن تتعاون وتتآزر لتطوير وتنفيذ التكنولوجيات الزراعية المستدامة كوسيلة لمكافحة الفقر والجوع، ولكفالة الإنتاج الأفضل والاستعمال الأكثر سلامة للأراضي. وتنفيذاً لما يدعو إليه القرار، تعمل إسرائيل من أجل كفالة أن تصل التكنولوجيات الزراعية إلى المناطق التي تؤثر في تنميتها أعظم تأثير.

وتمكين المرأة في أفريقيا ضروري لتحقيق نموذج التنمية المستدامة الحقيقية. ولهذا الغرض، تشارك إسرائيل في عدد من الجهود المبذولة. وإننا نعزز دخول المرأة في مشاريع زراعية صغيرة، عن طريق توفير برامج متخصصة للمرأة في جميع أنحاء القارة، وتحسين التعليم من خلال برامج تدريب المدرسين.

وتعمل إسرائيل أيضاً على تمكين المرأة بتحسين الرعاية قبل الولادة وبعدها عن طريق مفهوم يعرف باسم تيبات شالاف، أي ”نقطة حليب“ بالعبرية. وهذا النموذج الذي يجري تنفيذه حالياً في كوماسي، غانا، يشمل استعمال

المستوصفات المجتمعية لما قبل الولادة وللأطفال الموفوري الصحة، وتعمل فيها ممرضات الصحة العامة. وأثبت هذا النموذج عن تحسينات هائلة في الصحة، بما في ذلك تحقيق خفض في معدلات وفيات الأطفال والأمهات.

وفي مجال الصحة، تعمل إسرائيل أيضاً بشكل وثيق على مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في أفريقيا. ويشمل دور إسرائيل في ذلك الجهد تدريب المهنيين في مجال الرعاية الصحية على معالجة الفيروس، وإدارة برامج تعليمية لتعزيز الصحة الجنسية بين المراهقين الذين يتعرضون لأكبر خطر إزاء الإصابة بهذا المرض.

وتدرك إسرائيل الحاجة إلى تكريس المزيد من الاهتمام لهذه الأمور. وتحقيقاً لذلك، تحتفل إسرائيل باليوم الدولي للتنمية عن طريق تنظيم مناقشة المائدة المستديرة بشأن تحديات التنمية.

إن التحديات الماثلة أمامنا كبيرة، لكن إسرائيل تظل ملتزمة التزاماً عميقاً بالتعاون مع البلدان الأخرى لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا. وتدرك إسرائيل أن تحقيق الأهداف لن يأتي بالسلام والأمن للجميع فحسب، وإنما يؤكد أيضا القيمة الخالدة لمبدأ تيكون أولام، وهو مبدأ يهودي يوكل إلينا إصلاح العالم، ومساعدة المحتاجين، وتحسين حياة الناس حول العالم.

السيد شاران داس ماهانت (الهند) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الهند في المناقشة الجارية اليوم بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد). واسمحوا لي أن أبدأ بشكر الأمين العام على تقريريه عن البندين قيد المناقشة (A/65/152، A/65/165)، بما في ذلك التقرير المرحلي الموحد الثامن المتعلق بالتنفيذ والدعم الدولي بشأن نيباد.

ونؤيد البيان الذي أدلى به ممثل اليمن بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

إن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا توضح كلا من الرؤيا والإطار الإنمائي الاجتماعي – الاقتصادي الاستراتيجي لأفريقيا. وهي تبيّن التزام البلدان الأفريقية بتنفيذ برامجها الإنمائية، والتزام المجتمع الدولي بدعم تلك الجهود.

وتشيد الهند بالتقدم الذي أحرزته البلدان الأفريقية في تنفيذ أولويات نيباد من خلال شتى المبادرات المتعددة القطاعات. ونرحب أيضا بإدماج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في هياكل وعمليات الاتحاد الأفريقي، عن طريق جملة أمور منها إنشاء وكالة التخطيط والتنسيق التابعة لنيباد، بوصفها هيئة تقنية تابعة للاتحاد الأفريقي.

وعلى الرغم من تلك التطورات الإيجابية، لا تزال هناك تحديات خطيرة يتعين التصدي لها قبل أن يصبح بإمكان القارة الأفريقية تحقيق السلام والازدهار المستدامين. فمعظم البلدان الأفريقية ما زالت خارج مسار تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وما فتئ الصراع، والفقر، وانعدام التغذية الكافية، والعقبات الأخرى تقيّد الإمكانات الهائلة التي يمتلكها الشعب الأفريقي.

ومن المعترف به عالميا أن تلبية احتياجات أفريقيا الإنمائية والتصدي للتحديات التي تواجهها يتطلبان التزاما لا يتزعزع وعملا حازما ليس من داخل أفريقيا فحسب، وإنما، وهو ما يتساوى أهمية، من شركائها خارج القارة. ويجب أن يحدث ذلك عن طريق التعاون المتواصل الذي يشمل نقل الموارد والتكنولوجيا، وتهيئة البيئة الدولية المواتية. ودور المجتمع الدولي في تنمية أفريقيا لا غنى عنه وهو دور حاسم.

وهذا معترف به في عدد من المبادرات المتعددة الأطراف والثنائية الموجهة نحو أفريقيا. وهو معترف به أيضا في عدد من المؤتمرات ومؤتمرات القمة على الصعيد الدولي، بما في ذلك الاجتماع العام الرفيع المستوى الذي عقدته الجمعية العامة مؤخرا بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، التي ركّزت تركيزا شديدا على الاحتياجات الخاصة لأفريقيا، والأهمية العاجلة لتعبئة الجهود الدولية. وجرى توضيحه أيضا في عدد من الإعلانات، والقرارات، وخطط العمل الداعمة لأفريقيا التي يتعهّد المجتمع الدولي بالوقوف إلى جانبها.

وبالرغم من الالتزامات والمبادرات، هناك فجوة بين الوعود والتنفيذ من جانب المجتمع الدولي، يتعين مواجهتها على سبيل الأولوية.

أولا وقبل كل شيء، لا يمكن أن تنجح نيباد إلاّ إذا قامت الشراكة العالمية بتوفير الموارد. والصورة على الأرض ليست واعدة. ومن المقدّر أن المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أفريقيا بلغت ٤٤ بليون دولار في عام ٢٠٠٩. وذلك يقل بمبلغ ١٦ بليون دولار عن الهدف الذي وضعته مجموعة الثمانية في مؤتمر قمة غلينيغلز في عام ٢٠٠٥. ونود أن نؤكد على أهمية الوفاء العاجل بالالتزامات التي قطعتها مجموعة الثمانية في عام ٢٠٠٥.

إن الروابط بين الهند وأفريقيا تعود إلى زمن بعيد، وهناك تاريخ من التواصل والصداقة بين الحضارات في المحيط الهندي قاطبة. وصداقتنا وتعاوننا يتعززان أكثر من خلال المسيرة المشتركة المتمثلة في مكافحة الاستعمار، وبناء الدولة بعد فترة الاستعمار.

واليوم، تطورت علاقتنا القديمة والتاريخية إلى شراكة مستدامة ودائمة تشمل كامل طيف العمل الإنساني. وفي المجال الاقتصادي، إنها تُترجم إلى شراكة اقتصادية ناشطة تشمل جملة أمور منها تطوير البنية التحتية، وبناء القدرة، والزراعة، والصحة، والأمن الغذائي، وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ولقد قدّمت الهند حتى الآن أكثر من ٣ بلايين دولار كاعتمادات ميسّرة إلى بلدان في أفريقيا. وهي تستعمل في مشاريع تضع أولوياتها البلدان الأفريقية أنفسها. وخلال مؤتمر قمة المنتدى الهندي – الأفريقي الذي انعقد في نيودلهي في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، قررت الهند تقديم اعتمادات إضافية قيمتها ٥,٤ بليون دولار خلال السنوات الخمس المقبلة، بما في ذلك تخصيص ٣٠٠ مليون دولار لاستعمال الاتحاد الأفريقي دعما لأهداف نيباد. وذلك الاعتماد هو إضافة إلى الاعتماد البالغ ٢٠٠ مليون دولار والمقدم إلى نيباد في عام ٢٠٠٢، وقد استُعمل معظمه.

وفي الوقت نفسه، اقترحت الهند تنفيذ مشاريع مقابل منح بقيمة ٥٠٠ مليون دولار على مدى الخمس إلى الست سنوات المقبلة. ويجري تنفيذها بالتشاور مع شركائنا الأفارقة. وتتيح الهند أيضا من طرف واحد وصول السلع من ٣٤ بلدا من أقل البلدان نموا في أفريقيا إلى الأسواق من دون رسوم جمركية أو حصص مفروضة. ويشمل ذلك ٩٤ في المائة من إجمالي التعريفات الجمركية الهندية التي تشكل ٩٢,٥ في المائة من الصادرات العالمية لجميع أقل البلدان نموا.

ومشروع الشبكة الإلكترونية لعموم أفريقيا هو مبادرة أخرى بعيدة الأثر تنفذها الهند في أفريقيا. فهو يرمي إلى تشاطر خبرتنا في الرعاية الصحية والتعليم. إنه يرمز إلى التزام الهند بنقل المهارات والتكنولوجيا إلى أفريقيا عن طريق جسر الفجوة الرقمية في إطار التعاون بين بلدان الجنوب. وهو سيربط ٥٣ بلدا أفريقيا بشبكة واحدة من خلال السواتل، والألياف الضوئية، والاتصالات اللاسلكية، بغية توفير التعليم من بُعد، والمعالجة الطبية من بُعد، ورعاية شؤون المؤتمرات بالصوت والصورة. ونتوقع أن يحقق المشروع مكاسب رئيسية لأفريقيا في بناء القدرة.

وما فتئت الهند أيضا في طليعة المساهمين في جهود تنمية الموارد البشرية في أفريقيا. ويفيد البرنامج الهندي للتعاون التقني والاقتصادي آلاف الخبراء والطلاب من أفريقيا الذين يأتون إلى الهند منذ عام ١٩٦٤ لتلقّي دورات تدريبية في المؤسسات المهنية. وإلى جانب توفير الخبراء، فإننا نوفر أيضا التدريب للأفارقة في شتى الميادين، من قبيل الزراعة والتجهيز الزراعي، وتطوير الشركات، وتصميم المعدات، وإنشاء شركات تجارية صغيرة، وتعزيز الصناعات الريفية وتكنولوجيا المعلومات. بالإضافة إلى ذلك، يدرس حاليا في الجامعات والمعاهد الهندية عدة آلاف من الطلاب الأفارقة.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

ومن خلال انخراطنا لأمد طويل في جهود حفظ السلام في القارة طوال العقود الستة الماضية، ما فتئت الهند أيضا تسهم إسهاما ثابتا في صون السلم والأمن في المناطق الأفريقية التي مزقتها الصراعات. ولدى الهند حاليا ما يزيد على ٠٠٠ ٧ من حفظة السلام العاملين في أفريقيا، بما فيهم وحدة قوامها ٠٠٠ ٤ جندي في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وهناك أول وحدة هندية قوامها شرطيات بالكامل تعمل بامتياز في ليبريا. ولقد نالت التنويهات على دورها الرائد في هذا الصدد، الذي شمل، إلى جانب عمليات حفظ السلام العادية، مد يد المساعدة بنجاح إلى الشرائح الضعيفة في المجتمع، ولا سيما النساء والأطفال.

وتلتزم الهند التزاما ثابتا بالسلام والاستقرار والتنمية الاجتماعية – الاقتصادية في أفريقيا. والهند وأفريقيا تشتركان معا في مسعى لتحقيق النمو والتنمية الاقتصاديين المستدامين. وإعلان دلهي، وإطار التعاون الأفريقي الهندي الذي اعتُمد خلال مؤتمر القمة للمنتدى الهندي الأفريقي المشهور الذي انعقد في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، يتضمنان خطة لزيادة تكثيف العمل بين الهند وأفريقيا. وسوف نواصل إيلاء الأولوية العليا لتعزيز شراكتنا المتعددة الأبعاد مع أفريقيا، التي تشمل قطاعات ذات أولوية وأساسية بالنسبة إلى تحقيق الأهداف الإنمائية لأفريقيا.

السيد إزيرارين (المغرب) (تكلم بالفرنسية): يسعدني أن أشارك في هذه المناقشات المعنية بالتنمية في القارة الأفريقية، وأشكر الأمين العام على نوعية تقاريره عن الموضوع (A/65/152، A/65/165، A/65/167).

ويؤيد وفدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثل اليمن بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وممثل ملاوي بالنيابة عن المجموعة الأفريقية.

لقد أظهرت بلدان أفريقيا إرادة أصيلة ووضعت سياسات جريئة تؤدي إلى مكاسب حقيقية في تعزيز التقدم الديمقراطي وتحقيق الأهداف الإنمائية. فتلك الإرادة وتلك السياسات واجهت، مع ذلك، عدة أزمات نشأت في السنوات الأخيرة. وعجزت البلدان الأفريقية عن تعبئة الموارد الضرورية لتنفيذ الإصلاح الذي بدأ. والأكثر من ذلك أن تنفيذ التعهدات التي قطعها شركاؤها الإنمائيون يتراجع إلى حد كبير في الوقت الذي تحتاج أفريقيا بشكل خاص إلى استمرار المساعدة الدولية. وأخذ الكثير مما أُنجز بشأن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يشهد تراجعا بسبب الآثار المباشرة لشتى الأزمات، وتناقص المساعدات من الشركاء. وبالإضافة إلى هذين التحديين، لا بد من إضافة تغيّر المناخ الذي سيؤثر بالتأكيد على آفاق التنمية في القارة.

والصعوبات الاقتصادية التي سببتها الأزمة المالية أضرّت بالاقتصادات الأفريقية وحدّت كثيرا من قدرتها على تمويل تنميتها. وما زال متوسط معدلي النمو الاقتصادي في أفريقيا عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ على التوالي – ٤,٥ في المائة و ١,٦ في المائة – والمعدل المقدّر لعام ٢٠١٠ البالغ ٤,٣ في المائة، أقل بكثير من نسبة ٧ في المائة التي تعتبر

ضرورية لكي تستطيع الدول الأفريقية أن تحقق أهدافها الإنمائية. علاوة على ذلك، إن التدفقات المالية إلى القارة، سواء المساعدة الإنمائية الرسمية أو الاستثمار الأجنبي المباشر، لم تبلغ المستوى اللازم لاستدامة الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية، أو لتلبية احتياجاتها الإنمائية.

ومن حيث المساعدة الإنمائية الرسمية، ينبغي ذكر أن التقرير الاقتصادي عن أفريقيا لعام ٢٠١٠ يؤكد على أن المساعدة المقدمة إلى أفريقيا، التي لم تزد أكثر من ١١ في المائة عام ٢٠٠٨، يمكن أن تشهد تراجعا في عام ٢٠١٠، وأن التراجع المقدّر في تدفق المساعدات يعرّض للخطر إنجازات الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان الفقيرة في القارة.

وما فتئت أفريقيا من بين أكثر القارات تضررا بتحويل مسار الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي انخفض ٣٥ في المائة من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠٠٩. وليس من قبيل الصدفة بالتالي أن تتأخر أفريقيا، التي لا تتلقى سوى قرابة ٢ في المائة من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر، في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتهيئة بيئة تفضي إلى الاستثمارات وإنشاء الشركات في أفريقيا تتصف إذاً بالأهمية. وبغية تعزيز الاستثمار في القارة، حيث هناك حاجة ماسة إلى مكافحة الفقر، يقترح المغرب عقد اجتماع رفيع المستوى عن التنمية في أفريقيا، في إطار الجمعية العامة.

إن أي تأخير في إبرام الاتفاقات التجارية لجولة الدوحة لا يسعه إلا أن يظلم الاقتصادات الأفريقية التي بالكاد تخطت مشاركتها في التجارة الدولية ٣,٢ في المائة عام ٢٠٠٨. ومن الأهمية الحيوية بمكان وضع نظام تجاري متعدد الأطراف يحترم مركزية التنمية، ويكون أكثر مواتاة للبلدان الأفريقية. وتحسين وصول البلدان الأفريقية إلى الأسواق، عند الضرورة، ليس كافيا. وأي تقدم في الوصول إلى الأسواق يجب أن ترافقه المساعدة التي تركز على تعزيز قدرة البلدان الأفريقية على الإنتاج والتجارة كليهما.

علاوة على ذلك، إن أفريقيا التي يعدّ إسهامها في انبعاثات الاحتباس الحراري لا قيمة له – بالكاد يتجاوز ٤ في المائة – معرّضة للخطر بدرجة كبيرة تجاه آثار تغيّر المناخ. فالزراعة، وهي القوة الدافعة وراء معظم الاقتصادات الأفريقية إذ تصل إلى حوالي ٥٠ في المائة من صادرات القارة و ٢١ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي، معرّضة للخطر على نحو خاص حيال تغيّر المناخ. وتوقع الفريق الحكومي الدولي المعني بتغيّر المناخ تراجعا نسبته ٥٠ في المائة في الأراضي الزراعية التي تسقيها الأمطار في أفريقيا، مما يُحتمل جدا أن يولّد توترات اجتماعية اقتصادية خطيرة في بلدان القارة. وفي ذلك الصدد، المطلوب من المجتمع الدولي بوضوح أن يضاعف جهوده ليتيح لأفريقيا الوسائل الضرورية للتكيّف مع تغيّر المناخ، والتخفيف من أثره الاجتماعي والاقتصادي.

وأبرزت الوثيقة الختامية للاجتماع المعني بالأهداف الإنمائية للألفية (القرار ١/٦٥) أن أفريقيا ينبغي أن تحظى باهتمام أكبر. وشكلت كذلك دعوة إلى تنفيذ تعهدات المساعدة للقارة، لأن المساعدة الحالية ليست على المستويات التي تم التعهد بها. ونظرا لهذه الظروف، من الملحّ للغاية أن ينفذ الشركاء الإنمائيون التزاماتهم تجاه أفريقيا بالنسبة إلى المساعدة الإنمائية الرسمية، بدءا بالتعهدات التي قُطعت في مؤتمر قمة غلينيغلز.

ويرحب المغرب بمبادرة موسكوكا التي أطلقتها مجموعة الثمانية لتسريع التقدم في تحقيق أهداف الألفية بشأن وفيات الأطفال وصحة الأمهات في السنوات الخمس المقبلة. ونعتقد أن تنفيذ المبادرة يتصف بمنتهى الأهمية.

وفيما ينبغي للأزمة الاقتصادية ألاّ تكون عذرا لعدم تنفيذ تعهدات التنمية الأفريقية، ينبغي لصكوك المساعدة الدولية الجديدة أن تحظى باهتمام دقيق. ومن شأن البحث

عن التمويل المبتكر، الذي أثبت أنه واعد جدا، أن يتيح لنا استكمال التمويل التقليدي. وأثبتت المبادرات الابتكارية المنفّذة حتى الآن أنها أنجح من غيرها، وهي تشجع على المزيد من الاستكشاف. وكفالة التنفيذ المنتظم والفعال للالتزامات التي قُطعت لأفريقيا تتصف بأهمية حاسمة، بغية أن تتيح للقارة أن تحقق أهدافها الإنمائية.

وفي ذلك الصدد، يشكر المغرب الأمين العام على تقريره عن آلية استعراض تنفيذ الالتزامات المعقودة فيما يتعلق باحتياجات أفريقيا الإنمائية (A/65/165). ويبلّغنا التقرير عن جوانب هامة تتعلق بمتابعة تعهدات المساعدة إلى القارة، ويتضمن أيضا اقتراحات واضحة المعالم لآلية المتابعة المحسّنة التي من شأنها إجراء تقييم أفضل لفعالية المساعدة الإنمائية لأفريقيا.

إن صاحب الجلالة محمد السادس، ملك المغرب، أبرز في خطابه في مؤتمر قمة الأهداف الإنمائية للألفية الذي انعقد في ٢٠ و ٢١ أيلول/سبتمبر أنه ”وضَع المغرب التنمية البشرية، وتحقيق أهداف الألفية للتنمية في صلب سياسة ملموسة وخلاقة للتعاون بين الجنوب والجنوب، خاصة مع الدول الأفريقية الشقيقة“. (A/65/PV.4، الصفحة ٨).

إن التنمية البشرية أحد محركات تعاون المغرب مع شركائه الأفارقة، أنشأنا ونفذنا عن طريقها مشاريع محددة في مجالات لها تأثير مباشر على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، مثل الرعاية الصحية ومياه الشرب والزراعة وتقنيات الري ومصائد الأسماك والأمن الغذائي ومكافحة الجراد والبنية التحتية والتدريب والنقل والإسكان. كما يعزز القطاع الخاص في المغرب هذا التعاون من خلال الاستثمار والخبرة التي يجلبها ليسهم بشكل هائل في الأثر الاقتصادي المستمر.

وبالنسبة للتدريب، يدرس الآن أكثر من ٩ ٠٠٠ طالب أجنبي من ٧٣ بلدا، منها ٣٧ بلدا أفريقيا، في المغرب في المعاهد العامة الفنية والمهنية لمرحلة ما بعد التعليم الثانوي. ويحصل أكثر من ٨٠ في المائة من أولئك الطلبة على منح دراسية من الحكومة المغربية.

وفي ما يتعلق بتعزيز التجارة داخل أفريقيا، اتخذ المغرب، بموجب ظهير ملكي عام ٢٠٠٠، قرارا بفتح أسواقه الوطنية أمام صادرات أقل البلدان نموا في أفريقيا وإعفائها من الرسوم الجمركية والقيود. كان لذلك القرار تأثير إيجابي على الصادرات من هذه البلدان إلى المغرب. كما ألغى المغرب، بفضل التوجيهات الملكية، الديون الثنائية المستحقة على عدد من البلدان الأفريقية في عدة مناسبات. وتمثل المساعدات الإنسانية الطارئة أولوية أخرى لجلالة الملك، الذي استجاب لكل نداء من أجل تقديم المساعدة أثناء الكوارث.

وفي الختام، أود أن أؤكد على التزام المغرب المستمر بتنمية القارة الأفريقية. وأكرر نداء بلدي لإقامة شراكة عالمية حقيقية من أجل أفريقيا تكون قادرة على التصدي للتحديات التي تواجه القارة وتتضمن جدولا زمنيا محددا للتنفيذ وآلية متابعة فعالة.

السيد نديايي (السنغال) (تكلم بالفرنسية): يسرني أن أهنئكم، سيدي الرئيس، وأن أتمنى لكم كل النجاح في رئاستكم للجمعية العامة. وأود أيضا، باسم السنغال، أن أشكركم على عقد هذه المناقشة المهمة بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وأن أعرب عن شكر وفدي للأمانة العامة والأمين العام على نوعية التقارير المعروضة علينا (A/65/152، A/65/165، A/65/167) والتوصيات المهمة التي تتضمنها.

إن الشراكة الجديدة من أجل أفريقيا، القائمة على ثقافة أفريقية للتنمية، تحمل مفهوما جديدا لطبيعة وتوجه العلاقة التي ينبغي أن تربط أفريقيا ببقية العالم، أي علاقة قائمة على شراكة حقيقية تستشرف آفاق المستقبل.

لا يشمل هذا البرنامج الطموح فحسب أفريقيا، التي تتحمل المسؤولية الأساسية عن تنميتها الخاصة، ولكنه يدعو أيضا إلى إجراء من جانب بقية المجتمع الدولي لدعم قارتنا في جهودها الدؤوبة لتحرير نفسها من براثن تخلف النمو المستديم.

لقد قيل اليوم إن أفريقيا، خلال أول تسعة أعوام من عمر الشراكة، حققت تقدما كبيرا على جبهات كثيرة، ولا سيما في مجالات القضاء على البؤر الساخنة والعودة إلى النمو الاقتصادي والحكم الرشيد والديمقراطية، وكذلك تعزيز حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين. لكن علينا أن نتفق على أن التقدم، برغم العلامات المشجعة الواردة في تقرير الأمين العام (A/65/167)، لا يزال بطيئا ولا تزال الصعوبات تعرقل مستقبل قارتنا. في الواقع، إن الصورة في مجالات أخرى كثيرة، قاتمة، تفاقمها الأزمات التي وقعت مؤخرا وأفريقيا غارقة في مصاعب مستعصية ووضعتها في مفترق طرق في مسعاها من أجل التنمية.

والأمر الأكثر إزعاجا وخطورة هو الإحصاءات المتزايدة بشأن الفقر، الذي يؤثر الآن على حوالي خمسي سكان أفريقيا، والإصابات بفيروس نقص المناعة البشرية، التي يعاني منه أكثر من ٢٠ مليون شخص؛ والملاريا، بتسجيل تسع وفيات من بين كل ١٠ حالات، على نطاق عالمي، في أفريقيا؛ وبشأن وفيات الرضع والأمهات. ويضاف إلى هذه المشاكل المتكررة طائفة العوامل المألوفة التي لا تزال تحير المناقشات الدولية بشأن التنمية. ونعاني في جملة أمور، من ازدياد المجاعات والبطالة، الإعانات الزراعية التي تقوض بشدة التجارة الحرة، وعبء الديون الذي لا يطاق وأزمة الطاقة، التي ينتج عنها أضرار تبعية مثل التقلبات المفاجئة وغير القابلة للسيطرة في أسعار النفط. ومن الواضح أن أفريقيا ستواجه صعوبات جمة في تنشيط اقتصادها إذا لم تستطع التغلب على هذه القيود التي لا حصر لها.

بوفاء المجتمع الدولي بوعوده بفضل الجهود التي سيبذلها نتيجة لذلك في مجال التمويل، فإنه سيتمكن حقا من مساعدة أفريقيا، كما دعا إلى ذلك الأمين العام. واليوم، فتح تنفيذ الأولويات القطاعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا عدة مجالات يتطلب النجاح فيها دعما دوليا حقيقيا. وكمثال على ذلك، وفقا للبنك الدولي، بلغت احتياجات أفريقيا من حيث البنية التحتية الآن ٩٥ بليون دولار، في حين أن القارة نفسها لا تستطيع توفير سوى ٤٥ بليون دولار. وذلك ليس سوى مثال من بين أمثلة محتملة كثيرة تبين أن الآثار المتوقعة للشراكة العالمية كانت بطيئة في الوصول إلى مستوى التوقعات والطموحات المعلنة. وكما ذكرت سابقا، فإن الحاجة إلى الدعم الدولي لا تقلل بأي حال من المسؤولية الأساسية التي تتحملها كل دولة عن تنفيذ تنميتها.

وفي ما يتعلق بالتقرير، ترحب السنغال بتوصيات الأمين العام، التي تدعو البلدان الأفريقية إلى تعزيز قدرة الجماعات الاقتصادية الإقليمية على تنفيذ المشاريع الإقليمية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وبعد حوالي عقد من إطلاق الشراكة، يأتي إدماج أمانتها التنفيذية في الاتحاد الأفريقي وإنشاء وكالة التخطيط والتنسيق التابعة لها، في شباط/فبراير، استجابة لتوطيد عزم البلدان الأفريقية على تعزيز قدراتها المؤسسية. وتتجسد تلك الرغبة أيضا في تعزيز الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران وزيادة الإنفاق الزراعي العام بمقدار ١٠ في المائة، وفقا لإعلان مابوتو، وجهود حماية البيئة عن طريق المشروع الطموح لإقامة الجدار الأخضر، الذي سيمتد عبر منطقة الساحل من داكار إلى جيبوتي.

إن التنمية في أفريقيا تستلزم بالضرورة تحقيق الاستقرار وإحلال السلام الدائم. وفي هذا الصدد، نرحب بعودة جارتنا غينيا – بيساو إلى النظام الدستوري، وكذلك عملية إرساء الديمقراطية التي بدأت في شقيقتنا غينيا، التي

تستعد لتنظيم الجولة الثانية من انتخاباتها الرئاسية في الأسابيع القادمة. وتؤكد السنغال، ولديها إيمان راسخ بعبقرية الشعب الغيني، مجددا دعمها الثابت في إطار الأخوة والصداقة لغينيا في هذه المرحلة الحاسمة من مسيرتها صوب الاستقرار والانسجام والتقدم.

وبلدي مسرور أيضا بالانتخابات الرئاسية القادمة المقرر عقدها في كوت ديفوار. وليس لدينا أي شك في أن هذا الشعب الأفريقي العظيم، في صحوة عظيمة من الوطنية، سيفعل ما يجب عليه ليبين مرة أخرى للعالم المترقب قدرته على التفوق على نفسه، وكذلك تمسكه بفضائل الديمقراطية والعدالة والسلام، الغالية على مؤسس الدولة الإيفوارية، الرئيس السابق هوفويت بوانيي. ونعرب عن نفس الرغبة في تحقيق السلام واستعادة الاستقرار في النيجر ومدغشقر والصومال والسودان، التي تستحق جميعا الاهتمام المستمر من الأمم المتحدة من أجل العودة إلى السلام بصورة نهائية.

تتساءل الكاتبة أكسيل كابو بتشكك في عملها المعروف المعنون ”ماذا لو رفضت أفريقيا التنمية؟“، المنقسم بشأنه معظم المحللين الملمين بمسائل التنمية الأفريقية، عن مستقبل أفريقيا وتشكك في الوقت نفسه في كل الأطراف الفاعلة المعنية. بالنسبة لنا في السنغال فإن الجواب هو: لا. لا، نحن لا نرفض التنمية. إن أفريقيا، تلك القارة المخنوقة، وكما قال روني دومون، تمضي بعزم كبير وتفان لا يعرف الأنانية للخروج من متاهة الفقر. غير أن أفريقيا تواجه عقبات كبيرة من صنعها وناجمة عن قوى خارجية. والسبيل الوحيد كي تخرج أفريقيا من تلك الحالة هو عن طريق إطار شراكة حقيقية وصادقة وعادلة ومنصفة، بعيدة كل البعد عن الوعود والتعهدات التي نادرا ما يجري الوفاء بها.

لقد أعرب كانده يومكيلا المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية خلال اجتماع وزاري بشأن أقل البلدان نموا عقد مؤخرا في لشبونة بالبرتغال، عن استغرابه لحقيقة أن أفريقيا ”هي أغنى وأفقر قارة في نفس الوقت“ على الأرض، إذ تملك، في جملة أمور، ٢٥ في المائة من احتياطيات العالم من النفط وبين ٣٠ إلى ٤٠ في المائة من احتياطياته من البوكسيت. ويدل ذلك على الضرورة الملحة لأن يصحح المجتمع الدولي هذا التناقض الرئيسي ويعمل بجد كي تنطلق أفريقيا اقتصاديا.

السيد تشوركن (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إن الأولوية التي تعطى اليوم للمسائل الأفريقية في عمل الأمم المتحدة والمنتديات الدولية الأخرى، بما في ذلك مجموعة الثمانية ومجموعة العشرين، مناسبة تماما. في القارة الأفريقية، تتسارع التطورات التي لن تحدد وجه أفريقيا في الأجل الطويل فحسب، بل أيضا التقدم العام للبشرية في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. إن البحث عن حلول فعالة تهدف إلى كفالة التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة في أفريقيا اعتبر بصورة مبررة تحديا رئيسيا في الاجتماع العام الرفيع المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية في أيلول/سبتمبر.

لقد تمكّنا من تحقيق بعض النتائج الإيجابية في السنوات الخمس الماضية. وفي الوقت نفسه، هناك تأخير خطير في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في مجالات مثل تخفيض معدل وفيات الأطفال والأمهات، والحد من وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتحقيق الأهداف المتعلقة بالرعاية الصحية والصرف الصحي. ومن المهم أننا أكدنا مجددا وبوضوح، في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة (القرار ١/٦٥)، التزامنا بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا، التي تعاني بشكل غير متناسب نتيجة الآثار السلبية للأزمة

المالية والاقتصادية العالمية وانعدام الأمن الغذائي وفي مجال الطاقة وجراء تغير المناخ.

ومن بين التحديات الهامة التي تواجه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا في الوقت المحدد، تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. لقد أيدت روسيا باستمرار مبادرة الاتحاد الأفريقي هذه، التي تعكس رغبة الدول الأفريقية في أن تقرر بشكل مستقل مستقبلها وتضطلع بالمسؤولية الرئيسية عن كفالة السلام والاستقرار، وإدارة الاقتصاد والاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية ومكافحة الفساد والاستخدام الفعال للأموال المخصصة للمساعدة الإنمائية.

ورحب الرئيس ديمتري ميدفيديف، في تهنئته للقادة الأفارقة بمناسبة يوم أفريقيا، بالتقدم المطرد صوب تعميق التكامل السياسي والاقتصادي في إطار الاتحاد الأفريقي ومنظمات أخرى، واصفا إياه بأنه أداة موثوقة لمواجهة التحديات الكثيرة التي تواجه المنطقة.

وتضطلع منظومة الأمم المتحدة بدور مهم في ما يتعلق بالدعم الدولي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ويسعدنا أن نلاحظ التقدم الذي حققته المنظمة في هذا المجال، والطابع المستمر والمتسق لعملها في تعزيز تنفيذ أهداف الشراكة. إن تعبئة الموارد المالية دعما للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا مهمة. ومن المؤسف أنه على الرغم من زيادة المساعدات لأفريقيا في السنوات القليلة الأخيرة، إلا أن حجم المساعدات لا يزال دون التعهدات التي تم قطعها.

وستواصل روسيا إسهامها في الجهود الدولية في هذا المجال. وألغى بلدي، حتى الآن، ما قيمته ٢٠ بليون دولار من الديون المستحقة على شركائنا الأفارقة. وتجرى مشاورات بشأن إنشاء آلية لمقايضة الديون بالمعونة مع بنن وزامبيا ومدغشقر وموزامبيق وتترانيا وإثيوبيا. ويبلغ إجمالي إلغاءات الديون المتوقع حوالي ٥٤٧ مليون دولار. ونتوقع مساهمة روسية قدرها ٥٠ مليون دولار في الصندوق الاستئماني المتعدد الجهات المانحة للاستجابة الاجتماعية السريعة لدعم البلدان الضعيفة، خاصة الدول الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى، في تقديم المساعدة في التغلب على المصاعب الناجمة عن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية. تتلقى البلدان في هذه المنطقة مساعدات إنسانية محددة الأهداف. واستخدمت المساهمة الروسية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في العامين الماضيين لمساعدة غينيا وزمبابوي وإثيوبيا والصومال وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

ولا تزال المساهمة المالية لروسيا مستمرة في جهود أخرى تركز على أفريقيا في إطار مجموعة الثمانية وبرامج البنك الدولي والمبادرات الدولية المتعددة الأطراف بشأن الرعاية الصحية والتعليم والقضاء على الفقر. وتتمتع البلدان الأفريقية أيضا بمعاملة تجارية تفضيلية واسعة النطاق. ولا يجري حساب تعريفات الاستيراد أو التعريفات الجمركية الروسية على سلع التصدير التقليدية لأقل البلدان نموا. وتجاوزت التجارة مع روسيا ٦ بلايين دولار.

ولا تزال البرامج تقدم المساعدة في تدريب الموظفين. وفي الوقت الحالي، تستضيف معاهد التعليم العالي الروسية أكثر من ٥٠٠ ٤ طالب أفريقي، يحصل نصفهم تقريبا على دعم مالي من الميزانية الاتحادية. وخصص للطلبة الأفارقة ٧٥٠ منحة دراسية تقدمها الدولة الروسية في العام الدراسي ٢٠٠٩-٢٠١٠.

ويمكن أيضا تعزيز التصدي لتحديات تحقيق التقدم الاجتماعي الاقتصادي وزيادة مستوى الرفاه في أفريقيا عن طريق تطوير شراكات استثمارية مع الشركات الروسية. لقد زاد نطاق هذه الشراكات بدرجة كبيرة في طائفة كاملة من

القطاعات الاقتصادية، بما في ذلك تطوير مخزونات النفط والغاز واستخراج المعادن وبناء منشآت الطاقة الكهرمائية والذرية، بالإضافة إلى مجالات أكثر تطورا مثل الفضاء الخارجي، والفيزياء الفلكية ذات التكنولوجيا المتقدمة والبحوث النووية. إن حجم الاستثمارات الروسية في أنغولا والجزائر وغابون وغينيا ومصر والكونغو وكوت ديفوار وليبيا وناميبيا والنيجر ونيجيريا وجنوب أفريقيا ببلايين الدولارات.

وتعلق روسيا أهمية كبيرة على تنفيذ أهداف عقد دحر الملاريا. بحلول نهاية هذا العام، سنكون قد أكملنا دفع مساهمتنا البالغة ٢٠ مليون دولار من أجل تنفيذ برنامج البنك الدولي من أجل مكافحة الملاريا في أفريقيا. وخصصنا أيضا ٤ ملايين دولار لبرنامج منظمة الصحة العالمية تحقيقا لتلك الغاية.

وفي هذا الصدد، ركزت مساهمات روسيا على زامبيا وموزامبيق واستخدمت لشراء حوالي ٣٠٠ ٠٠٠ ناموسية معالجة بمبيد حشري ممتد المفعول. وأدت الجهود الشاملة التي يبذلها المجتمع الدولي إلى أنه في زامبيا، على سبيل المثال، لم تعد الملاريا السبب الرئيسي لوفيات الرضع. وذكرت روسيا، خلال آخر اجتماع للتجديد الطوعي الثالث لموارد الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، أنها تعتزم المساهمة بما يصل إلى ٦٠ مليون دولار في الفترة ٢٠١١-٢٠١٣، ليصل مجموع دعمها للصندوق إلى ٣١٠ ملايين دولار.

نحن نثمن الأواصر المتعددة الأوجه مع أفريقيا، شريكنا الذي أثبت الزمن أنه يمكن الاعتماد عليه. إن سياسة روسيا هي التركيز على زيادة تطوير تفاعلها مع أفريقيا ليصبح تفاعلا طويل الأمد واستراتيجيا. وأكد الرئيس ديمتري ميدفيديف مجددا تلك السياسة في كلمته في تموز/يوليه أمام القادة الأفارقة، التي شدد فيها بصورة خاصة على الطابع المتنوع الذي يزداد اتساعا والزخم الإيجابي الجديد لتعاوننا.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠.